

الأحرف السبعة والقراءات
وما يثار حولها من شبهات

تأليف

الدكتور شعبان محمد إسماعيل

أستاذ الدراسات العليا

كلية الشريعة - جامعة أم القرى

الطبعة الأولي

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١ م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اسماعيل ، شعبان محمد

الاحرف السبعة و القراءات و مايثار حولها من شبهات .- مكة المكرمة .

١١٠ ص ؛ .. سم

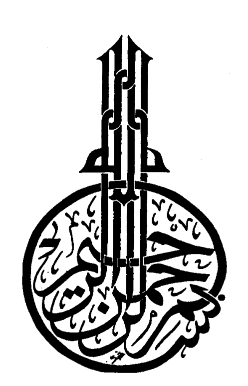
ردمك : ٩- ٣١ – ٦١٧ – ٩٩٦٠

١- القرآن – القراءات و التجويد أ – العنوان

ديوي ٢٢٨ ٢٢/٢٨٥٩

رقم الإيداع : ٢٢/٢٨٥٩

ردمــك : ٩- ٣١ – ٦١٧ – ٩٩٦٠



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾

(آل عمران : ١٠٢) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

(النساء : ١) .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾

(الأحزاب : ٧٠ - ٧١) .

وبعـــد :

فقد منّ الله تعالى على هذه الأمة فجعلها خير الأمم وآخرها ، حتى تحمل منهج الله تعالى في صورته الأخيرة ، تبلغه للناس جميعاً ، وتشهد عليهم

أمام الله تعالى يوم القيامة بذلك ، ويتوّج هذه الشهادة أفضل الرسل والأنبياء وخاتمهم : سيدنا محمد ﷺ .

قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة : ١٤٣) .

وإذا كانت الرسالة المحمدية خاتمة الرسالات ، وحاملة لمنهج الله تعالى في صورته الأخيرة التي لا تقبل النسخ أو التبديل ، فإن هذا يقتضي صون هذا المنهج وحفظه من أي تحريف أو تبديل ، أو نقص أو زيادة ، حتى يبلّغ للناس جميعاً كما نزل من عند الله تبارك وتعالى ، وهذا ما تكفل به الحق - سبحانه - حيث قال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر : ٩) .

وإذا كان القرآن الكريم - مع السنة النبوية الصحيحة - يمثّل منهج الله تعالى - في صورته الأخيرة - إلى البشرية كافة ، فإن ذلك يقتضي بعض الخصوصيات التي لم تكن للكتب السابقة : من الحفظ وعدم التحريف ، وعدم القدرة على الإتيان بمثله أو بمثل أقصر سورة منه ، وأن يكون ميَّسراً في حفظه وتلاوته ، لأنه يخاطب أجناساً مختلفة من البشر في لغاتها ولهجاتها ، حتى الأمة العربية التي شوفهت بالقرآن أول الأمر ، وأمرت بتبليغه لسائر الناس ، كانت لهجاتها مختلفة ومتنوعة .

لذلك : يسّر الله تعالى تلاوة كتابه ، وأجاب رجاء رسوله ﷺ في

التخفيف على هذه الأمة .

عن أُبّي بن كعب – رضي الله عنه – قال : « إن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار[1] ، قال : فأتاه جبريل - عليه السلام – فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف .

فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم أتاه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك .

ثم جاءه في الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك .

ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا » [2] .

وأكد الحق – تبارك وتعالى – ذلك في قوله : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ (القمر :١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠) .

---

(١) جاء في معجم البلدان (١ / ٢١٤) : أضاة بني غفار موضع قريب من مكة ، فوق « سرِف » وذكر الأزرقي في تاريخ مكة (٢ / ٢١٣) أن « أضاة بني غفار » هذه هي التي ذكرت في حديث أبي بن كعب . وإن كان البعض يرى أن المراد بها : مستنقع ماء قريب من المدينة المنورة ، إلا أن الأول هو الراجح ، وهو يدل على أن الأحرف السبعة نزلت في مكة . ويبدو أن السبب في هذا الخلاف : كون هذا المكان في طريق المدينة بعد مسجد التنعيم .

(٢) حديث صحيح : أخرجه مسلم رقم (٢٨٠) ، وأبو داود (١٤٧٧ ، ١٤٧٨) ، والنسائي (٢ / ١٥٢ ، ١٥٤) .

كما هيّأ – سبحانه – الأمة التي شرفت بنزول القرآن عليها لأن تتحمّل مسئولية الحفاظ على هذا الكتاب المجيد ، وتتناقله جيلاً بعد جيل ، نقلاً صحيحاً مسنداً ، إسناداً متصلاً إلى رسول الله ﷺ ، إلى جبريل عليه السلام ، إلى رب العزة جل وعلا ، بأحرفه المتنوعة ، ورواياته المتعددة ، دون تحريف أو تغيير ، والإسناد خاصية عظيمة ، تميزت بها هذه الأمة .

قال الإمام ابن حزم : « نقل الثقة عن الثقة يبلّغ عن النبي ﷺ ، مع الاتصال ، خص الله به المسلمين ، دون سائر الملل » [1] .

فمنذ بدأ نزول القرآن الكريم على رسول الله ﷺ ، والرسول ﷺ يتلقى ما يوحى إليه من ربه جل وعلا ، فيحفظه ، ثم يبلغه لأصحابه – رضي الله عنهم – يحفظونه كذلك ويعلّمونه لغيرهم ، كما سمعوه من رسول الله ﷺ ، مجوداً مرتلا ، عملا بقوله تعالى : ﴿ ... وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ (المزمل : ٤) .

وقد كان القرآن الكريم – في أول الأمر – ينزل بلغة قريش ولهجتها ؛ باعتبارها اللهجة السائدة في الجزيرة العربية ، فوجدت القبائل الأخرى مشقة في تلاوة القرآن بغير لهجتها ، فسأل رسول الله ﷺ ربه – جل وعلا – أن يخفف عن أمته ما تعانيه من هذه المشقة ، فأجاب الله رجاءه ، وأنزل القرآن على سبعة أحرف ، كما تقدم في حديث « أبي بن كعب » رضي الله عنه .

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢ / ٨١) .

وبإذن الله تعالى ومشيئته سوف نتناول في هذا البحث النقاط التالية :

* بعض الأحاديث الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف .
* معنى الحرف ، والمقصود به في هذه الأحاديث .
* مذاهب العلماء في المراد من الأحرف السبعة .
* الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف .
* معنى القراءات .
* علاقة القراءات بالأحرف السبعة .
* نشأة القراءات .
* فكرة تحديد القراءات بعدد معين .
* بداية تسبيع القراءات وسببه .
* مرحلة ضم القراءات الثلاث إلى القراءات السبع .
* فضل علم القراءات .
* بعض اصطلاحات القراء .
* أقسام القراءات من حيث السند والنقل .
* أقسام القراءات من حيث القبول والشذوذ .
* القراءات التي ثبت لها التواتر .
* حكم ما وراء القراءات العشر .
* تعريف القراءات الشاذة وحكم القراءة بها واستنباط الأحكام منها .
* كيف تعرف القراءة الشاذة .

* الأئمة العشرة ورواتهم .
* رواة القراءات الشاذة .
* شبهات حول القراءات والرد عليها .
* نتائج البحث .

الأحاديث الواردة
في نزول القرآن على سبعة أحرف

الأحاديث الواردة في هذا الموضوع كثيرة وصحيحة ، بلغت حد التواتر اللفظي – كما يقول العلماء – :

ومن الأحاديث الواردة في ذلك بالإضافة إلى حديث « أُبيّ » المتقدم :

١ – عن ابن عباس – رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « أقرأني جبريل على حرف ، فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني ، حتى انتهى إلى سبعة أحرف » [١] .

٢ – عن حذيفة بن اليمان ، عن النبي ﷺ قال : « لقيت جبريل عند أحجار المراء [٢] ، فقلت : ياجبريل ، إني أرسلت إلى أمة أمية : فيهم الرجل ، والمرأة ، والغلام ، والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط ، فقال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » [٣] .

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، حديث رقم (٤٩٩١) ، ومسلم في صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف (٨١٩/٢٧٢) .

(٢) أحجار المراء – بكسر الميم وتخفيف الراء والمد – هي : قباء ، كما في النهاية لابن الأثير (٤ /٣٢٣) ، وقال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم (١ /١١٧) : إنه موضع بمكة وقد ضعفه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه على تفسير الطبري (١ /٣٦) ، إلا أننا نرى رجحانه .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥ / ٤٠٠) ، (٥ / ٤٠٥) ، ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ١٥٠) عن البزار ، كما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (٥٤٣) .

٣ – عن عبد الرحمن بن عبيد القاريْ قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها عليه ، وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها ، فكدت أن أعجل عليه ، ثم أمهلته حتى انصرف ، ثم لبَّبته [١] بردائه ، فجئت به إلى رسول الله ﷺ ، فقلت : يارسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتَنيها . فقال رسول الله ﷺ : « اقرأ » فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ . فقال رسول الله ﷺ : « هكذا أنزلت » ثم قال لي : « اقرأ » فقرأت، فقال : « هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرؤوا ما تيسر منه » [٢] .

٤ – عن عمرو بن العاص – رضي الله عنه – أن رجلاً قرأ آية من القرآن فقال له عمرو بن العاص : إنما هي كذا وكذا ، لغير ما قرأ الرجل ، فقال الرجل : هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ . فخرجا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه ، فذكرا ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأي ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تَماروا في القرآن ، فإن مراءً

---

(١) معناه : جمعت عليه رداءه ؛ لئلا يفلت مني . النهاية (٤ / ٢٢٣) .

(٢) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، وفي الخصومات ، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، ومسلم في صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، ومالك في الموطأ ، كتاب القرآن ، باب ما جاء في القرآن ، وعبد الرزاق في المصنف ، باب على كم أنزل القرآن من حرف ، وأبو داود حديث رقم (١٤٧٥) ، والترمذي حديث رقم (٢٩٤٣) .

فيه كفر »[1] .

إلى آخر الأحادث التي وردت في هذا المعنى ، وهي كلها صحيحة ، بل بلغت حد التواتر كما قلنا .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤ / ٢٠٤) ، وأبو عبيد في فضائل القرآن ، حديث رقم (٧١٩) ، قال ابن حجر في فتح الباري (٠ / ٢٦) ، «إسناده حسن» .
وفي مجمع الزوائد (٧ / ١٥١) : «وله شاهد من حديث أبي الجهم أن رجلين اختلفا في آية من القرآن بنحو القصة ، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح » .

معنى الحرف

وإذا كان الحرف قد ورد في الأحاديث المتقدمة ، فلابد من بيان معنى الحرف في استعمالاته المختلفة ، والمقصود منه في هذا المقام :

١ – من المعاني التي استعمل فيها الحرف : طَرَف الشيء وحدّه الذي ينتهي إليه ، فيقال لأعلى الجبل حرف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ .. ﴾ (الحج : ١١) . أي : على طرف من الدين .

٢ – ويطلق على حرف الهجاء .

٣ – كما يطلق على اللغة ، وعلى اللهجة في اللغة ؛ لأن كل لغة جانب من جوانب اللغات المختلفة ، وكل لهجة جانب من جوانب اللهجات التي تنتظمها لغة واحدة .

٤ – كذلك يطلق الحرف ويراد به : القراءة الواحدة من القراءات التي نزل بها القرآن الكريم ، لأنها تمثل وجهاً من وجوه الأداء التي يتلى بها القرآن الكريم .

ولذا يقولون : هذا حرف نافع ، أو حرف ابن كثير ، أي : قراءته .

قال الحافظ أبو عمرو الداني :

« معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ ههنا يتوجه إلى وجهين :

أحدهما : يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات ؛ لأن الأحرف جمع حرف ، كفلْس وأفلُس ، والحرف قد يراد به الوجه ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ .. ﴾ فالمراد بالحرف هنا : الوجه ، أي : على النعمة والخير ، وإجابة السؤال والعافية ، فإذا استقامت له الأحوال اطمأنّ وعبد الله ، وإذا تغيرت عليه ، وامتحنه بالشدة والضر ، ترك العبادة وكفر ، فهو عبدٌ عبَد الله على وجه واحد ، فلهذا سمى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات ، والمتغايرة من اللهجات أحرفاً ، على معنى أن كل شيء منها وجه .

الوجه الثاني من معناها :

أن يكون سمّى القراءات أحرفا على طريق السعة ، كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه ، وما قاربه وجاوره ، وكان كسبب منه، وتعلّق به ضرباً من التعلق ، كتسميتهم الجملة باسم البعض منها ، لذلك سمّى ﷺ القراءة حرفاً ، وإن كان كلاماً كثيراً ، من أجل أن منها حرفاً قد غُيّر نظمه ، أو كسر ، أو قلب إلى غيره ، أو أميل ، أو زيد ، أو نُقِص منه ، على ما جاء في المختلف فيه من القراءة ، فلما كان ذلك، نسب ﷺ القراءة ، أو الكلمة التامة إلى ذلك الحرف المغيّر ، المختلِف اللفظ من القراءة ، فسمى القراءة – إذ كان ذلك الحرف منها – حرفا على عادة العرب في ذلك ، واعتماداً على استعمالها نحوه ، ألا ترى أنهم قد يسمون القصيدة قافية ، إذ كانت القافية منها ، .. ثم قال : وكذا

يسمون الرسالة على نظامها ، والخطبة بكمالها ، والقصيدة كلها ، والقصة بأسرها كلمة ؛ إذ كانت الكلمة منها ، فيقولون : قال قسّ في كلمته كذا ، يعنون خطبته ، وقال زهير في كلمته كذا ، يريدون قصيدته ، وقال فلان في كلمته كذا ، أي في رسالته .

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ... وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْ .. ﴾ (الأعراف : ١٣٧) فقال : إنما يعني بالكلمة ههنا : قوله تعالى – في سورة القصص – : ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ ﴾ (القصص : ٥-٦) . فسمّي ما في الآيتين – من منّة على بني إسرائيل ، وجعلهم أئمة ووارثي الأرض ، وتمكينه إياهم ، إلى غير ذلك مما تضمنتا – كلمة .

وقال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ ... وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ .. ﴾ (الفتح : ٢٦) قال : « لا إله إلا الله » . فسمى هذه الجملة كلمة ؛ إذ كانت الكلمة منها ، فكذا سمّى رسول الله ﷺ القراءات أحرفا ؛ إذ كانت الأحرف المختلفة فيها منها ، فخاطب ﷺ مَنْ بالحضرة وسائر العرب في هذا الخبر، من تسمية القراءة حرفاً ؛ لما يستعملون في لغتهم ، وما جرت عليه عاداتهم في منطقهم ، كما بيناه ، فدل على صحة ما قلناه » [1] .

(١) الأحرف السبعة للقرآن – تحقيق الدكتور عبد المهيمن طحان ص ٢٧-٣٠ .

آراء العلماء
في المراد بالأحرف السبعة

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة الواردة في الأحاديث المتقدمة على عدة آراء ، أوصلها بعض العلماء إلى أربعين رأياً ، إلا أن أكثر هذه الآراء متداخل ، أو فيه ضعف شديد ، أكتفي هنا بالإشارة إلى بعض هذه الآراء ، مع التركيز على الرأي الذي رجحه كثير من المحققين في علم القراءات :

الرأي الأول : أنها سبع لغات من لغات العرب ، واختلفوا في تحديد هذه اللغات السبع ، فقيل : هي لغات قريش ، وهذيل ، وثقيف ، وهوازن ، وكنانة ، وتميم ، واليمن .

وقيل : هي قريش ، وهذيل ، وتميم ، والأزد ، وربيعة ، وهوازن ، وسعد بن بكر [١] .

الرأي الثاني : أنها سبعة أوجه من الأمر ، والنهي ، والوعد ، والوعيد والجدل ، والقصص ، والمثل ، أو من الأمر والنهي ، والحلال والحرام ، والمحكم والمتشابه ، والأمثال .

الرأي الثالث : أن العدد المذكور في الحديث ليس على سبيل الحصر ؛

---

(١) أنظر : الإتقان للسيوطي (١/٤٥ وما بعدها) ، المرشد الوجيز لأبي شامة ص ٩١ وما بعدها ، لطائف الإشارات للقسطلاني (١/٣٧) ، النشر لابن الجزري (١/٢٦، ٢٧) .

وإنما هو رمز إلى ما ألفته العرب من معنى الكمال في هذا العدد ، والإشارة إلى الكثرة ، كما يطلق السبعون في العشرات ، والسبعمائة في المئين، وليس المراد العدد المعين.

الرأي الرابع : أن المراد بالأحرف السبعة : هي القراءات السبع ، وهذا الرأي من الضعف بما لا يحتاج إلى تعليق ، فالقراءات أكثر من ذلك بكثير .

الرأي الخامس : أنها سبعة أوجه من الأصول المطردة ، مثل : صلة ميم الجمع ، وهاء الضمير ، والإدغام ، والإظهار ، والمد والقصر ، وتحقيق الهمز وتخفيفه ، والإمالة والفتح ، والتفخيم والترقيق وغير ذلك مما يطلق عليه علماء القراءات بالأصول . وهو رأي أبي شامة المقدسي [1] ومع تقديرنا لهذا العالم الجليل ، فإن رأيه هذا يترتب عليه إغفال القسم الثاني من القراءات ، وهو ما يسمى عند العلماء بالفرش ، وهو الاختلاف في بعض الكلمات التي لم تطّرد في سور القرآن الكريم كله وهي أيضاً من الأحرف السبعة .

الرأي السادس : أنها سبعة أوجه من الوجوه التي يقع فيها الاختلاف في اللغة العربية ، باعتبار أن القرآن نزل بلغة العرب ، فلابد وأن يكون جامعاً للأساليب العربية إفراداً وتركيباً ، حتى يكون ملزماً لهم بالحجة الدامغة . وهذا هو رأي المحققين من علماء القراءات ، أمثال : الإمام فخر الدين الرازي ، والإمام ابن الجزري ، وهو الذي رجحه إمام القرّاء : أبو عمرو الداني .

---

(١) أنظر : المرشد الوجيز – ص ١٢٧ ، ط. بيروت .

والأوجه السبعة هي :

أولاً : اختلاف الأسماء بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾ [١] قرئت بالجمع ﴿ لأماناتهم ﴾ كما قرئت بالإفراد ﴿ لأمانتهم ﴾ وهما قراءتان صحيحتان [٢] .

ومثل قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [٣]

قرئ ﴿ سيئُهُ ﴾ بضم الهمزة والهاء مع إشباع ضمة الهاء على الإضافة والتذكير .

كما قرئ ﴿ سيِّئَةً ﴾ بفتح الهمزة ونصب تاء التأنيث مع التنوين على التوحيد [٤] .

الوجه الثاني : الاختلاف في وجوه الإعراب :

ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ .. ﴾ [٥] قرئ برفع « آدمُ » ونصب « كلمات » ، كما قرئ بنصب « آدم » ورفع « كلمات » وهما قراءتان صحيحتان ، فالأولى قراءة الجمهور ،

---

(١) المؤمنون : ٨ ، والمعارج : ٣٢ .

(٢) انظر : إتحاف فضلاء البشر (٢ / ٢٨١)

(٣) الإسراء : ٣٨ .

(٤) الإتحاف : جـ٢ ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٥) البقرة : ٣٧ .

والثانية قراءة ابن كثير [1] .

الوجه الثالث : الاختلاف في تصريف الأفعال :

ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ ... وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى .. ﴾ [2] . قرئ بكسر الخاء على أنه فعل أمر ، كما قرئ بفتح الخاء على أنه فعل ماض ، والقراءتان صحيحتان [3] .

الوجه الرابع : الاختلاف بالتقديم والتأخير :

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [4]

قرئ « فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُون » بالبناء للفاعل في الأول وللمفعول في الثاني ، كما قرئ بالعكس ، أي : بالبناء للمفعول في الأول والفاعل في الثاني [5] .

الوجه الخامس : الاختلاف في الإبدال :

سواء أكان إبدال حرف بحرف مثل قوله تعالى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [6]

---

(١) انظر : سراج القارئ المبتدي لابن القاصح ص ١٩١ .
(٢) البقرة : ١٢٥ .
(٣) انظر : النشر لابن الجزري (٢/٢٢٢) .
(٤) التوبة : ١١١ .
(٥) إتحاف فضلاء البشر (٢/ ٣٨٥ ، ٣٨٦) .
(٦) الشعراء : ٢١٧ - ٢١٩ .

قرئت « وتوكل » بالواو ، كما قرئت « فتوكل » بالفاء [1] .

أم كان إبدال كلمة بكلمة مثل قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ .. ﴾ [2] قرئت « فتبينوا » من التبين ، كما قرئت « فتثبتوا » من التثبت ، وهما قراءتان متواتران .

الوجه السادس : الاختلاف بالزيادة والنقصان :

سواء أكان ذلك بزيادة كلمة أو نقصانها ، أم بزيادة حرف أو نقصانه .

فمن أمثلة زيادة الكلمة قوله تعالى : ﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٖ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ . ﴾ [3] قرأ الجمهور بحذف « مِنْ » الجارة ، وقرأ ابن كثير ﴿ تجري من تحتها ﴾ بزيادة « من » [4] .

ومن أمثلة زيادة الحرف : قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمْ . ﴾ [5] . قرأ الجمهور ﴿ وسارعوا ﴾ بالواو ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿ سارعوا ﴾ بدون واو .

الوجه السابع : اختلاف اللهجات :

وهذا يشمل كل ما يعرف عند علماء القراءات بالأصول التي يكثر

---

(١) انظر : النشر (٢/٣٣٦)

(٢) الحجرات : ٦ - وانظر : الإتحاف (١/٥١٨)

(٣) التوبة : ١٠٠ .

(٤) الإتحاف (٢/٩٧) .

(٥) آل عمران : ٣٣ - وانظر : الإتحاف (١/٤٨٨) .

تكرارها في سور القرآن الكريم ، من الإظهار والإدغام ، والمد والقصر ، والإسكان والاختلاس ، والروم والاشمام ، والفتح والإمالة . والتفخيم والترقيق ، وتحقيق الهمز وتخفيفه ، والسكت وعدمه .

وقد كان رسول الله ﷺ يقرأ بهذا كله ، إلا أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يختلفون في الأخذ عنه ﷺ ، فمنهم من أخذ بحرف ، ومنهم من أخذ بأكثر ، ثم تفرقوا في الأمصار ، وأخذ التابعون عنهم ذلك ، ولذلك اختلف الناقلون للقراءات (١) .

---

(١) انظر : الأحرف السبعة لأبي عمرو الداني . ص ٣٣ وما بعدها ، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ٤٥ وما بعدها)

الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف

لنزول القرآن الكريم على سبعة أحرف حكم وأسرار كثيرة ، وفوائد جمة ، منها :

أولاً : التيسير والتخفيف على هذه الأمة في تلاوة كتاب ربها ، حيث إن الأمة العربية التي شوفهت بهذا الكتاب كانت متعددة اللهجات ، فلو كلفت القراءة على حرف واحد لشق ذلك عليها ، كما جاء ذلك صريحاً في الأحاديث الصحيحة ، وينضوي ذلك تحت قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ .

ثانياً : ربط الأمة العربية والإسلامية وقبائلها المختلفة بالقرآن الكريم ، من الناحية اللغوية ، كما هي مرتبطة به من الناحية التشريعية ، حتى تشعر كل قبيلة بأن القرآن يخاطبها بلغتها ولهجتها ، وفي هذا شرف عظيم لها فيحفزها ذلك على الانضواء تحت لوائه ، وهذا ما يمكن أن يندرج تحت قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [١] .

ثالثاً : في تعدد القراءات دلالة بالغة على صدق رسول الله ﷺ في تبليغه عن الله عز وجل ، ودلالة واضحة على مكانة القرآن الكريم ، وأنه

---

(١) سورة الأنبياء : ١٠ .

برغم تعدد وجوه أدائه ، ليس فيه تخالف ولا تضاد ،بل يصدّق بعض بعضا ، ويبين بعضه بعضا ، على حد قوله تعالى :: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (١) .

رابعاً : إفادة اللفظ لأكثر من معنى في وقت واحد :

ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى – في شأن المنافقين – : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (٢)

قرئت ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ بالتخفيف ، كما قرئت ﴿ يُكَذِّبُونَ ﴾ بالتشديد (٣) ، وكل قراءة تفيد معنى غير الذي تفيده القراءة الأخرى، والمعنيان متحققان في المنافقين ، فقراءة التخفيف تفيد أنهم غير صادقين في أقوالهم وأفعالهم . قال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (المنافقون : ١) ، كما أنهم يُكذّبون رسول الله ﷺ في كل ما يبلغه عن ربه جل وعلا .

خامساً : تأثير اختلاف القراءات في بعض الأحكام الفقهية :

من خواص الأحكام الفقهية أن أغلبها ظني ، وللاجتهاد فيها مجال رحب ، وهذا ما يلحظه المسلم في الفقه المقارن بوجه خاص ،

---

(١) سورة النساء : ٨٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٠ .

(٣) انظر : النشر (٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨)

وللاختلاف بين العلماء في الفروع الفقهية أسباب كثيرة ، وضحها العلماء في موضوعات خاصة تحت مسمى : «**أسباب اختلاف الفقهاء**» .

ومن هذه الأسباب : وجود قرائتين أو أكثر في بعض الكلمات القرآنية .

ومن الأمثلة الواضحة في ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ ﴾ (١)

ففي قوله تعالى : ﴿ يطهرن ﴾ قراءتان : التخفيف والتشديد : ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ ، ﴿ يَطَّهَّرْنَ ﴾ .

فقراءة التخفيف تفيد أصل الطهر ، وهو انقطاع الدم ، فيحل للزوج مباشرة زوجته بمجرد انقطاع الدم ، وعلى ذلك بعض الفقهاء كالحنفية ، بشرط أن يكون هذا الانقطاع لأكثر مدة الحيض ، وهي عشرة أيام (٢) .

وقراءة التشديد تفيد المبالغة في طهر النساء من الحيض ، وذلك يحصل بانقطاع الدم والاغتسال ، وعلى ذلك جمهور العلماء (٣) .

فكان اختلاف القرائتين من أسباب الاختلاف بين الفقهاء . والأمثلة على ذلك كثيرة .

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٢ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي : (٣/٨٨ وما بعدها) .

(٣) المصدر السابق .

سادساً : في اختلاف القراءات دلالة واضحة على شرف هذه الأمة ، وأنها الأمة الأمينة على حمل رسالة الإسلام نقية خالصة من الشوائب ، بدون تحريف أو تبديل ، وأنها حافظت على مصدر التشريع الأول –القرآن الكريم – بجميع وجوهه وقراءاته على كثرتها ، بالأسانيد الصحيحة المتصلة ، على عكس ما حدث في الأمم السابقة ، حيث كان الكتاب ينزل إليهم على وجه واحد ، ومع ذلك حرّفوا ، وبدّلوا ، واشتروا بآيات الله ثمناً قليلا .

سابعاً : تعدد وجوه الإعجاز :

من المعلوم أن القرآن تحدى العرب في أن يأتوا بمثله ، أو بمثل أقصر سورة منه . وهذا يقتضي أن يأتي القرآن بأساليب متعددة ، على غرار ما كان يجري بينهم من اختلاف الأساليب ، حتى يقطع عليهم الحجة .

ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ (١)

قرئ قوله تعالى : ﴿ متم نوره ﴾ بقرائتين : ﴿ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ ، ﴿ مُتِمٌّ نُورَهُ ﴾ .

وهما لغتان للعرب في إضافة اسم الفاعل إلى معموله للتخفيف ، أو عدم إضافته ، وهو الأصل في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال (٢).

فهو نوع من أنواع الإعجاز البياني ؛ للدلالة على أن القرآن معجز إذا قرئ بقراءة معينة ، كما أنه معجز إذا قرئ بقراءة أخرى .

---

(١) سورة الصف : ٨ .

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب (٢ / ٣٢٠) .

معنى القراءات

القراءات : جمع قراءة ، مصدر قرأ يقرأ قرآنا وقراءة .

أما في اصطلاح علماء القراءات : فلها تعريفات كثيرة ، ليس بينها كبير فرق :

فعرفها الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بقوله : « القراءاتِ علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة » [١] .

وعرفها الإمام شهاب الدين القسطلاني (ت٩٢٣هـ) بأنها : « علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله ، واختلافهم في اللغة ، والإعراب ، والحذف والإثبات ، والتحريك والإسكان ، والفصل والاتصال ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع .

أو يقال : علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقلته »[٢] .

وخلاصة هذه التعريفات : أن علم القراءات يدور حول أمرين :

الأمر الأول : كيفية أداء الكلمات القرآنية ، سواء أكان ذلك الأداء متفقاً عليه بين الناقلين لهذه الكيفية ، أم مختلفاً فيه .

---

(١) منجد المقرئين ص ٣ .

(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات (١ / ١٧٠) .

الأمر الثاني : النقل الصحيح عن الأئمة ، الذين تلقوا هذه الكيفية بالأسانيد الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ .

ولذلك كان من شروط القراءة : التلقي عن أهل العلم ، ولا يكفي الأخذ من الكتب .

علاقة القراءات بالأحرف السبعة

من المعروف أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم – أول الأمر– كانت كثيرة جداً ، منها ما نقل نقلا متواتوا، ومنها ما نسخ في حياة رسول الله ﷺ في رمضان من كل سنة ، وفي السنة الأخيرة من حياته ﷺ عارضه الوحيُ بالقرآن مرتين ، وفي هذه المعارضات بيان لما نسخ وما بقي ، ولذلك كان من القواعد التي اتبعت في جمع القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه : أن تكون القراءة قد ثبتت في العرضة الأخيرة .

روى البخاري بسنده عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : « أسرّ إليّ النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة ، وأنه عارضني العام مرتين ، ولا أُراه إلا حضر أجلي » (١) .

فإذا كان المراد بالقراءات جميع ما نزل على رسول الله ﷺ ، سواء الذي نسخ والذي لم ينسخ ، وما روى متواترا أو آحادا ، فالأحرف السبعة هي هذه القراءات ، ولا فرق ، فيصح أن نقول : الأحرف السبعة هي القراءات .

أما إذا أردنا القراءات المتواترة التي تحققت فيها شروط القراءة الصحيحة، وهي : التواتر ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ، ووجه من وجوه اللغة العربية ، فليست الأحرف السبعة هي القراءات ، ومن المتفق

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن ، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ .

عليه : أن الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع التي نقلها الأئمة السبعة المعروفون ؛ لأن القراءات المتواترة تشمل قراءات الأئمة الثلاثة أيضاً .

بقي أن نوضح آراء العلماء في علاقة القراءات العشر المتواترة بالأحرف السبعة ، وللعلماء في المسألة رأيان :

الرأي الأول : أن القراءات العشر تمثل حرفاً من الأحرف السبعة ، وهو رأي بعض العلماء ومنهم : الإمام ابن جرير الطبري .

وحجتهم على ذلك : أن عثمان بن عفان رضي الله عنه حمل الأمة على المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار، وكانت على حرف قريش ، وأن بقية الأحرف قد نزلت في بداية الأمر للتيسير على الأمة وقد نسخت .

ويستشهد أصحاب هذا الرأي بما فعله عثمان رضي الله عنه من إحراق بقية المصاحف التي كان يكتبها الصحابة – رضي الله عنهم – لأنفسهم[1] .

الرأي الثاني : أن القراءات العشر جزء من الأحرف السبعة ، وهو الذي تحققت فيه شروط القراءة المقبولة ، لأن الأحرف السبعة – كما تقدم – كانت كثيرة ، ونسخ بعضها ، وروى بعضها شاذاً ، بسبب فقد الشروط الثلاثة المتقدمة أو بعضها ، وهذا ما عليه جمهور العلماء قديماً وحديثاً .

---

(١) انظر : تفسير الطبري (١/ ٥٨ ، ٥٩) تحقيق الشيخ أحمد شاكر .

قال الإمام ابن الجزري : « القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة ، والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهورا في الأعصار الأوَل قلٌّ من كُثْر ، ونذر من بحر ؛ فإن من له اطّلاع على ذلك يعرف علمه علم اليقين ؛ وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين كانوا أمما لا تحصى ، وطوائف لا تستقصى ، والذين أخذوا عنهم – أيضاً – أكثر ، وهلم جرًّا ، فلما كانت المائة الثالثة ، واتسع الخرق ، وقلّ الضبط ، وكان علم الكتاب والسنة أوفر مما كان في ذلك العصر ، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات »[1] .

وأما ما تعلق به أصحاب الرأي الأول ، فيرد عليه بما يأتي :

أولاً : ليس بمعقول ولا مقبول أن يجمع عثمان – رضي الله عنه – الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى لِحكَم وأسرار كثيرة ، وتوفي رسول الله ﷺ والقرآن يتلى بها .

إن هذا – لو صح – يترتب عليه إهدار بعض القرآن الكريم وتركه ؛ لأن القراءات المختلفة أبعاض القرآن الكريم وأجزاء منه ، فإذا حذف جزء من القرآن لم يكن القرآن كاملاً ولا محفوظاً بحفظ الله تعالى ، وهذا لم يكن، ولن يكون حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

ثانياً : أن المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه ، كانت موافقة

---

(١) النشر (١ / ٣٣) .

للصحف التي كتبت في عهد الخليفة الأول : أبي بكر رضي الله عنه ، وكانت هذه الصحف مشتملة على ما كتب بين يدي رسول الله ﷺ ، ولم تنسخ تلاوته ، وثبت في العرضة الأخيرة .

غير أنه جعل المصاحف متعددة ، حتى تكون موافقة لقراءة أهل القطر الذي سيرسل إليه المصحف ، ومع كل مصحف عالم من الصحابة – رضي الله عنهم – يعلِّم الناس القراءة .

ومعلوم أن هذه المصاحف كانت خالية من النقط والشكل ، فالقراءات التي يصح أن تقرأ بوجهين أو أكثر والرسم يحتمل ذلك كانت المصاحف تكتب في الجميع بطريقة واحدة ، مثل قوله تعالى : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ . .﴾[1] .

قرئت ﴿كبير﴾ بالباء ، كما قرئت ﴿كثير﴾ بالثاء ، ورسم الكلمة يحتمل القراءتين .

ومثل قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ . .﴾[2] .

قرئت ﴿فتبينوا﴾ من التبين ، كما قرئت ﴿فتثبتوا﴾ من التثبت . والرسم يحتملهما .

---

(١) سورة البقرة : ٢١٨ .

(٢) سورة الحجرات : ٦ .

أمـا مـا لا يحتـمـل الوجـهين برسم واحـد ، فـإنه كـان يكتب في كل مصحف بحسب قراءة القطر الذي سيرسل إليه المصحف .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

١ – قـوله تعـالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا ﴾ [١] .

كـتـبت في مـصـحف أهل المدينة والشـام ﴿ وأوصى بهـا إبراهيم بنيـه ويعقوب ﴾ . وهي قراءة نافع وأبي جعفر المدنيين ، وابن عامر الشامي .

وكتبت في بقية المصاحف ﴿ ووصى ﴾ وهي قراءة باقي القراء[٢] .

٢ – قـوله تعـالى : ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ . . ﴾ [٣] .

كتبت في مصحف أهل المدينة والمصحف الشامي : ﴿ سارعوا ﴾ بدون واو ، وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر .

وفي بقـيـة المصـاحف : ﴿ وسـارعـوا ﴾ بالواو ، وهي قـراءة باقي القـراء العشرة [٤] .

٣ – قـوله تعـالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) سـورة البـقـرة : ١٣٢ – وانظر : المقنع في رسم مـصـاحف الأمـصـار للداني ص ١٠٨ – ١١٢ .

(٢) انظر : إتحاف فضلاء البشر (١/٤١٨) .

(٣) سورة آل عمران : ١٣٣ .

(٤) انظر : الإتحاف (١/٤٨٨) .

﴿ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ .. ﴾[1] .

كتبت في مصحف أهل الشام : ﴿ وكُلٌّ وعد الله الحسنى ﴾ ، وهي قراءة ابن عامر .

وفي بقية المصاحف : ﴿ وكُلاً ﴾ بالنصب ، وهي قراءة باقي القراء[2] .

ثالثاً : أن الذي يطالع في كتب القراءات يجد العديد من اللهجات العربية في بعض القراءات ، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن عثمان – رضي الله عنه – لم يجمع الناس على حرف قريش فقط .

ومن أمثلة ذلك :

١ – اختلف القراء في قراءة (الصراط ، وصراط) بين الصاد والسين ، والإشمام .

فقراءة السين لغة عامة العرب ، وهي الأصل ؛ لأنها مشتقة من « السرط » وهو البلع .

وقراءة الصاد لغة أخرى ، هي لغة قريش خاصة ، وقراءة الإشمام لغة بعض العرب مثل : قيس[3] .

---

(١) سورة الحديد : ١٠ .
(٢) انظر : الإتحاف (٢ / ٥٢٠) .
(٣) انظر : حجة القراءات لأبي زرعة ص ٨٠ ، والإتحاف (١ / ٣٦٥) .

٢ – اختلف القراء في قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِآدَمَ﴾ في خمسة مواضع من القرآن الكريم : في البقرة ، والأعراف ، والإسراء ، والكهف ، وطه .

فقرأ أبو جعفر من رواية ابن جماز بضم التاء من لفظ ﴿ للملائكة ﴾ إتباعاً لضمة الجيم في ﴿ اسجدوا ﴾ .

كما روي عنه من رواية « ابن وردان » إشمام كسرة التاء الضم ، أي تكون حركة مشتركة بين الكسر والضم .

وقد وجّه العلماء : هاتين القرائتين فقالوا : وجه قراءة الضم الخالص : ثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة ، وهي لغة أزد شنوءة .

ووجه قراءة الإشمام : الإشارة إلى الضم ، تنبيها على أن الهمزة المحذوفة – التي هي همزة الوصل – مضمومة حالة البدء بها .

وقرأ باقي القراء بالكسرة الخالصة ، وهي لغة عامة العرب [١] .

٣ – لفظ « إبراهيم » – عليه السلام – ورد في القرآن في مواضع كثيرة ، قرئ في بعضها بالياء ﴿ إبراهيم ﴾ لجميع القراء ، وفي بعضها بالألف لابن عامر – مع اختلاف في بعض المواضع بين راوييه : هشام وابن ذكران .

---

(١) انظر : النشر لابن الجزري (٢ / ٢١٠ ، ٢١١) ، والإتحاف (١ / ٣٨٧) .

قال العلماء : إن قراءة الألف لغة أهل الشام ، وقراءة الياء لغة عامة العرب [١] .

٤ – قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ . . ﴾ [٢] .

قرأ نافع ، وابن عامر ، وأبو جعفر ﴿ يَرْتَدِدْ ﴾ بدالين : مكسورة فمجزومة ، بفك الإدغام ، وهي لغة أهل الحجاز .

وقرأ باقي القراء العشرة ﴿ يَرْتَدَّ ﴾ بدال واحدة مشددة للإدغام ، وهي لغة تميم [٣] .

٥ – اختلف القراء في لفظ ﴿ نَعَمْ ﴾ حيث جاء في القرآن الكريم ، وهو في أربعة مواضع : في الأعراف موضعان ﴿ . . . فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم ﴾ ، ﴿ قال نعم وإنكم لمن المقربين ﴾ .

وموضع في الشعراء ، وآخر في الصافات .

قرأ الكسائي هذه المواضع الأربعة بكسر العين ، وهي لغة كنانة ، وهذيل .

وقرأ الباقون بفتح العين ، وهي لغة باقي العرب [٤] .

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . لمكي بن أبي طالب (١/٢٦٣) ، والإتحاف (١/٤١٥ ، ٤١٦) .

(٢) سورة المائدة : ٥٤ .

(٣) انظر : الإتحاف (١/٥٣٨) .

(٤) المصدر السابق (٢ / ٤٩) .

٦ – اختلف القراء في قراءة لفظ ﴿أفٍ﴾ في الإسراء ، والأنبياء ، والأحقاف : فقرأ نافع ، وحفص ، وأبو جعفر بتشديد الفاء مع الكسر منونة .

وقرأ ابن كثير ، وابن عامر ، ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين .

والباقون بكسر الفاء بدون تنوين .

فالفتح لغة قيس ، والكسر مع التنوين وعدمه لغة أهل الحجاز [١] .

٧ – اختلف القراء في لفظ ﴿القسطاس﴾ في الإسراء والشعراء : فقرأه حفص ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، بكسر القاف . والباقون بضم القاف .

فالضم لغة أهل الحجاز ، والكسر لغة غيرهم [٢] .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، وهناك كتب ألفت لهذا الغرض ، وأسندت القراءات إلى اللهجات العربية مثل : كتاب « القراءات واللهجات العربية » للدكتور عبد الوهاب حمودة ، وكتاب : « المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية » للدكتور محمد سالم محيسن ، وغيرهما كثير .

وخير ما قيل في معنى : جمع عثمان – رضي الله عنه – الناس على حرف واحد : هو جمعهم على ما تواتر عن رسول الله ﷺ ، واستقر في العرضة الأخيرة ، ولم تنسخ تلاوته ، وهو يمثل بالنسبة للقراءات الكثيرة

---

(١) المصدر السابق : (٢ / ١٩٦) .

(٢) المصدر السابق (٢ / ١٩٧) .

التي كان الناس يقرأون بها حرفاً واحداً ؛ بدليل أنه – رضي الله عنه – أمر بإحراق المصاحف المختلفة التي كان الصحابة – رضي الله عنهم – يكتبونها لأنفسهم ؛ لما فيها من أحرف بعضها قد نسخ ، وبعضها كان تفسيراً من رسول الله ﷺ لمعاني بعض الألفاظ ، مثل : بيان الصلاة الوسطى بأنها صلاة العصر .

ومن الشبه التي قد يتعلق بها من يرون أن عثمان – رضي الله عنه – جمع الناس على حرف واحد : ما روى البخاري – رحمه الله تعالى – أن عثمان – رضي الله عنه – قال للرهط القرشيين الذين نسخوا المصاحف : « إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم » [1] .

والأثر صحيح ، لكن العلماء فسروه بما يدفع التعارض الواقع بينه وبين ما هو مجمع عليه من أن القراءات المتواترة جمعت بين سائر اللهجات العربية الفصيحة ، بأن المراد بقوله « فإنما نزل بلسانهم » أي : أول الأمر ، قبل أن يسأل الرسول ﷺ ربه التخفيف على الأمة وقبل نزوله على سبعة أحرف .

أو أن المراد : أكثر القرآن نزل بلسان قريش .

ومعلوم أنه لم يقع خلاف إلا في كلمة واحدة هي : كلمة ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾ [2] في سورة البقرة ، هل تكتب بالتاء أو بالهاء .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن .

(٢) في قوله تعالى : ﴿وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينة ..﴾ البقرة : ٢٤٨ .

فالقضية متعلقة بالرسم فقط ، وقد رسمت بالتاء تمشياً مع مذهب قريش في الكتابة ، وهذا لا يدل على إهمال اللهجات الأخرى[١] .

فثبت – بكل ما تقدم – أن القراءات العشر ليست هي الأحرف السبعة، فالأحرف السبعة كانت أكثر من ذلك ، وبعضها كان قد نسخ ، والبعض الآخر نقل بروايات لم تتحقق فيها شروط القراءة المقبولة .

كما ثبت أن القراءات العشر تشمل سائر اللهجات العربية الفصيحة ، وأن عثمان – رضي الله عنه – لم يجمع الناس على حرف واحد هو حرف قريش فقط ، كما وضح المراد بالأثر المروي عنه – رضي الله عنه – .

وبذلك تتضح العلاقة بين القراءات العشر والأحرف السبعة ، وأنها جزء منها ، وليست كلها .

---

(١) انظر : كتاب المصاحف للسجستاني (١/ ٢٠٧ ، ٢٠٨) .

نشأة القراءات

الذي لا شك فيه أن بداية نزول القرآن الكريم على رسول الله ﷺ كان في مكة المكرمة ، حين بدئ بقول الله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ وهي الآيات الخمس الأولى من سورة العلق.

وأمر ﷺ – بعد ذلك – أن يبلغ أصحابه – رضي الله عنهم – ما أنزل إليه من ربه ، فنزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ .

وقد امتثل ﷺ أمر ربه ، فأخذ يقرئ أصحابه كل ما كان ينزل به جبريل عليه السلام ، وكان القرآن ينزل عليه ﷺ بلغة قريش ولهجتها .

وقد وجد ﷺ في أصحابه مشقة في قراءة القرآن على حرف واحد ، كما تقدم ذلك في العديد من الأحاديث ، وطلب من ربه – جل وعلا – أن يخفف عن أمته ، فأجابه الله تعالى إلى ذلك ، وأمره أن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف .

وهناك خلاف بين العلماء ، هل كان ذلك في مكة ، أو في المدينة المنورة بعد الهجرة ؟

رأيان للعلماء ، وأرجح أن ذلك كان بمكة المكرمة ، حيث مكث ﷺ فيها ثلاث عشرة سنة – تقريباً – وليس بمعقول أن تظل الأمة هذه المدة الطويلة بدون تخفيف .

ولما نزل الوحي بالأحرف السبعة بدأ الرسول ﷺ يقرئ أصحابه بما ينزل عليه ، لكنهم كانوا يختلفون في الأخذ عنه ﷺ لأسباب كثيرة :

منها : إرسال بعضهم إلى بعض الأمصار ، لتعليم أهلها أحكام الإسلام .

ومنها :اشتراك بعضهم في فتح بعض البلاد والجهاد في سبيل الله تعالى .

ومنها : السعي على تحصيل الرزق ، وغير ذلك من الأمور التي جعلتهم – رضي الله عنهم – يتفاوتون في الأخذ عن رسول الله ﷺ إلا أنه اشتهر جمع من الصحابة بحفظ القرآن كله ، بجميع قراءاته ورواياته ، وهم الذين دارت أسانيد قراءات الأئمة عليهم ، وهم : الخلفاء الأربعة ، وأُبَي ابن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري وغيرهم رضي الله عنهم جميعاً (١) .

ثم انتشر الصحابة – رضي الله عنهم – بعد ذلك في الأمصار المختلفة ينشرون العلم ، ويقرئون الناسَ حسبما تلقوا من رسول الله ﷺ .

---

(١) راجع : الوجيز في فضائل الكتاب العزيز ، للقرطبي ص ١٧٧ وما بعدها ، الإتقان للسيوطي (١ / ٢٢٢ وما بعدها) .

وتبعاً لاختلاف المقدار الذي تلقاه الصحابى من رسول الله ﷺ ، اختلف النقل في التابعين الذين أخذوا عن الصحابة ، وفي تلاميذهم أيضاً .

فكثرت القراءات تبعاً لذلك ، ودبّ النزاع بين قراء القرآن ، فينكر بعضهم على بعض بسبب سماعه قراءة لم يسمعها من شيخه الذي أخذ عنه .

ولعل السبب الرئيس في ذلك : أن الأحرف السبعة أو القراءات التي نزلت على رسول الله ﷺ كانت كثيرة ، وكان بعضها قد نسخ خلال المعارضات التي كان جبريل عليه السلام يعارض بها رسول الله ﷺ كل سنة مرة ، وفي العام الذي قبض فيه رسول الله ﷺ عارضه القرآن مرتين ، وبين له ما نسخ من القرآن ومن هذه الأحرف ، وما بقي منها [١] .

ولم يصل هذا النسخ إلى بعض الصحابة للأسباب التي تقدمت ، فلما حدث هذا الاختلاف تدارك عثمان – رضي الله عنه – هذا الأمر ، وأمر بجمع الناس على مصاحف تجمع القراءات التي نقلت نقلاً متواتراً ، وثبتت في العرضة الأخيرة ، وإهدار كل ما عدا ذلك ، بما فيها المصاحف الخاصة التي كان يكتبها بعض الصحابة لأنفسهم ، وفيها بعض القراءات التي نسخت ، ولم يعلموا بنسخها .

---

(١) انظر : شرح السنة للبغوي (٣ / ٥٧ ، ٥٨) .

ومن هنا بدأت هذه الفتنة تنطفيء ، وبدأ العلماء يرجعون إلى هذه المصاحف ويقرئون الناس بها ، وكان في كل قطر من أقطار الإسلام أئمة من التابعين اشتهروا بإقراء القرآن وتعليمه .

فكان في المدينة المنورة :

معاذ بن الحارث القاريء ، وسعيد بن المسيّب ، وعروة بن الزبير ، وعمر ابن العزيز ، وعطاء بن يسار ، وابن شهاب الزهري وغيرهم .

وفي مكة :

مجاهد بن جبر ، وطاووس بن كيسان ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة، مولى ابن عباس وغيرهم .

وفي الكوفة :

عمرو بن شرحبيل ، وعلقمة بن قيس النخعي ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وسعيد بن جبير ، وعمرو بن ميمون ، والحارث بن قيس وغيرهم .

وفي البصرة :

الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وأبو العالية ، ونصر بن يعمر ، ويحى بن يعمر ، وجابر بن الحسن وغيرهم.

وفي الشام :

المغيرة بن أبي شهاب المخزومي ، وخليد بن سعيد ، صاحب أبي الدرداء. وغيرهم [1] .

(١) انظر : غاية النهاية لابن الجزري (١/٤٣٩ ـ ٤٤٠) ، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٤٩) .

ثم تفرغ – بعد ذلك – جماعة من أهل القرآن ، لنقل القراءات وإقرائها واعتنوا برواياتها بأسانيدها المختلفة ، حتى صاروا أئمة يرحل إليهم ، ويؤخذ عنهم ، ومنهم الأئمة السبعة والعشرة، ورواتهم – كما سيأتي التعريف بهم وبأسانيدهم .

ظهور فكرة تحديد القراءات بعدد معين

لقد كان لكثرة الرواة الذين رووا عن الأئمة العشرة أثر واضح في كثرة القراءات والروايات التي بدأ الناس يتناقلونها وينشرونها في سائر الأمصار، وكلما تأخر الزمن قل الضبط ، خاصة بعد القرون الثلاثة التي شهد لها الرسول ﷺ بالخيرية .

ومن هنا بدأ بعض العلماء الغيورين على كتاب الله تعالى يفكرون في وضع ضوابط دقيقة يحكم بها القراءة المقبولة وغير المقبولة .

فألف الإمام أحمد بن جبير المتوفى ٢٥٨ هـ كتاباً في القراءات سماه «كتاب الخمسة» جمع فيه خمسة من القراء من كل مصر واحد (١) .

وألف إسماعيل بن إسحاق المالكي المتوفى ٢٨٢ هـ كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً ، منهم الأئمة السبعة : نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي (٢) .

وألف الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠ هـ كتاباً جمع فيه قراءة أكثر من عشرين قارئاً ، سماه «الجامع» (٣) .

وهكذا تتابع العلماء في تدوين القراءات ، بأعداد محددة ، حسب

(١) انظر : النشر (١/٣٤) ، والإبانة لمكي بن أبي طالب ص ١٠٣ .
(٢) انظر : الفهرست لابن النديم ص ٣٠٨ .
(٣) انظر : النشر (١ / ٣٤) .

اجتهاد كل واحد منهم في الأعداد الذين تحققت فيهم كثرة الضبط ، وصحة الأسانيد ، إلى أن جاء الإمام «ابن مجاهد» فحصرها في سبعة ، كما سيأتي توضيح ذلك .

بداية تسبيع القراءات وسببه

لعل أول من فكر في قصر القراءات على سبع هو : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي المتوفى ٣٢٤ هـ . حيث ألف كتابه المشهور المسمى : « السبعة » لابن مجاهد (١) .

جمع فيه قراءة الأئمة السبعة المشهورين : نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي .

وبّين – رحمه الله تعالى – سبب اقتصاره على هؤلاء السبعة ، وهو أنهم اشتهروا بين العامة والخاصة بنقل القراءات ، وكانت قراءاتهم مسندة لفظاً وسماعاً ، من أول القرآن إلى آخره .

كما بين – رحمه الله تعالى – الأسس والضوابط للقراءة التي تقبل ، وهي متحققة في قراءات هؤلاء الأئمة السبعة .

وهذه الشروط أو الضوابط :

أولاً : أن تكون القراءة صحيحة السند ، رواها جماعة موثقون ، من أول السند إلى زمن القارىء ، وإن كان المحققون من العلماء يشترطون التواتر .

ثانياً : أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية التي أرسلها عثمان

---

(١) طبع في مكتبة دار المعارف بالقاهرة بتحقيق الدكتور شوقي ضيف سنة ١٤٠٠هـ– ١٩٧١م

ابن عفان – رضي الله عنه – إلى الأقطار الإسلامية ، باعتبار أن هذه المصاحف لم يكتب فيها إلا ما هو منقول نقلاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ ، وثبت في العرضة الأخيرة ، ولم تنسخ تلاوته .

ثالثاً : أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه اللغة العربية ، باعتبار أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية ، بل بأفصح ما فيها من لهجات .

وكان لهذا العمل الجليل من ابن مجاهد أثر بالغ في ضبط القراءات ، وإحكام النقل فيها .

ومع عظم العمل الذي قام به « ابن مجاهد » إلا أنه فتح ثغرة أخرى هي : فهم كثير من الناس أن ماعدا هؤلاء السبعة لا يصح الأخذ بها ، وإن كان – رحمه الله تعالى – لم يقصد ذلك ، كما فهم بعض الناس – خطأ – أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد ، وهو فهم غير صحيح ، كما سبق توضيح ذلك في علاقة القراءات بالأحرف السبعة .

وتبع « ابن مجاهد » في تسبيع القراءات جمع غفير من العلماء نذكر منهم :

١ – أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى ٤٣٧ هـ ألف كتاب « التبصرة في القراءات السبع »[١] ، وكتاب « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها »[٢] .

(١) طبع بتصحيح وتعليق محمد غوث الندوي ، نشر الدار السلفية بالهند ١٣٩٩هـ .

(٢) طبع بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان ، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ .

٢ – أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفى ٤٤٤هـ . صنف كتاب : « جامع البيان في القراءات السبع »[١] .

كما ألف : « التيسير في القراءات السبع » .

٣ – أبو محمد القاسم بن فِيُرَّه الشاطبي المتوفى ٥٩٠ هـ نظم ما في كتاب « التيسير » لأبي عمر و الداني في منظومة سماها : « حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للسبع المثاني » بلغت ١١٧٣ بيتاً ، أجاد فيها المؤلف وأتقن نسبة القراءات إلى أصحابها بطريق الرموز ، فحازت القبول ، وصارت عمدة في فن القراءات ، يلجأ إليها المبتدئون في علم القراءات ، يحفظونها ، قبل أن يتلقوا القراءات على أهل الفن .

وقد كتب الله تعالى لها القبول ، وشرحها كثير من أهل العلم ، ما بين مطول ومختصر ، طبع منها البعض ولا يزال الكثير منها مخطوطاً .

ومن العلماء الذين شرحوا الشاطبية :

أ – كمال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الموصلي ، المعروف بـ « شعلة » المتوفى سنة ٦٥٦ هـ ، له شرح على الشاطبية يسمى « كنز المعاني شرح حرز الأماني » [٢] .

---

(١) قام بتحقيقه لنيل درجات علمية من جامعة أم القرى جماعة من طلبة العلم ، منهم الدكتور : عبد المهيمن عبد السلام الطحان ، حيث حقق من أول الكتاب إلى نهاية الأصول وحصل به على درجة « الدكتوراه » عام ١٤٠٣هـ .

(٢) طبع في القاهرة .

ب – أبو شامة : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥هـ . له شرح يسمى : « إبراز المعاني من حرز الأماني »[١] .

جـ – علاء الدين علي بن عثمان بن محمد ، المعروف بـ « ابن القاصح » المتوفى سنة ٨٠١ هـ ، وكتابه يسمى : « سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي [٢] .

د – شيخنا الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي المتوفى سنة ١٤٠٣هـ شرح الشاطبية شرحاً وافياً ، بعبارة واضحة وسهلة ، وسمى كتابه « الوافي في شرح الشاطبية » [٣] .

أما الشروح المخطوطة : فحدّث ولا حرج ، وقد بدأ طلاب العلم في الجامعات المختلفة يحققون بعض هذه الشروح ؛ ليحصلوا بها على درجات علمية .

---

(١) طبع بمكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٩٨ هـ بتحقيق الشيخ إبراهيم عطوة عوض .

(٢) طبع عدة طبعات في القاهرة وبيروت مع كتاب « غيث النفع في القراءات السبع » لأبي الحسن على النوري الصفاقسي المتوفى سنة ١١١٧هـ .

(٣) طبع في القاهرة في مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية .

مرحلة ضم القراءات الثلاث
إلى القراءات السبع

الفهم الخاطيء الذي نتج عن تسبيع القراءات وهو : عدم صحة ما وراءها ، جعل بعض المحققين من العلماء المتأخرين يصنفون كتباً يضمنونها قراءات الأئمة الثلاثة : أبي جعفر ، ويعقوب ، وخلف في اختياره ، حتى يرفعوا من أذهان الناس هذا الفهم الخاطيء .

فجاء الإمام المحقق : شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ فأضاف إلى كتاب « التيسيرفي القراءات السبع »للإمام أبي عمرو الداني ، قراءة الأئمة الثلاثة : أبا جعفر ، ويعقوب ، وخلف ؛ في كتاب سماه : « تحبير التيسير » [١] .

كما نظم قراءة هؤلاء الأئمة الثلاث في كتاب سماه : « الدرّة المضية في القراءات الثلاث المرضية » [٢] .

وكأنه – رحمه الله تعالى – يريد أن يرد على من يطعن في قراءة هؤلاء الأئمة ، ولذلك سمى هذا النظم بهذه التسمية « ... في القراءات الثلاث المرضية » ومعناه : أن قراءتهم صحيحة السند ، ويقرأ بها كما يقرأ بقراءات الأئمة السبعة .

---

(١) طبع عدة طبعات في القاهرة وحلب ، وعليه بعض التعليقات لشيخنا الشيخ عبد الفتاح القاضي ، والشيخ محمد الصادق قمحاوي .

(٢) مطبوع متداول ، وعليه عدة شروح ، منها المطبوع ، ومنها المخطوط .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا : أن بعض هؤلاء الأئمة الثلاثة شيوخ لبعض الأئمة السبعة :

فالإمام أبو جعفر ، من شيوخ الإمام نافع .

ويعقوب من تلاميذ الإمام أبي عمرو ، وحامل مدرسته . وخلف في اختياره ، هو الراوي الأول عن حمزة ، فكيف تهمل قراءاتهم ، وهي كالأصل للأئمة المتفق على تواتر قراءاتهم ، ولا تخرج عنها إلا في القليل النادر .

وللإمام ابن الجزري مؤلفان آخران ، يجمعان القراءات العشرة :

أحدهما : « النشر في القراءات العشر » [1] جمع فيه الطرق والروايات المختلفة لقراءات الأئمة العشرة ورواتهم ، حتى غدا أوثق مرجع في القراءات لدى الخاصة والعامة .

ثانيهما : « طيبة النشر في القراءات العشر » وهو نظم جيد نظم فيه ما جاء في كتاب « النشر » حتى يسهل استظهاره والرجوع إليه في أقرب وقت .

وعلى هذا المتن عدة شروح ، منها المطبوع ، ومنها المخطوط .

ومن الشروح المطبوعة : شرح ابن الناظم : أحمد بن محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٨٥٩ هـ .

---

(١) طبع عدة طبعات بمراجعة الشيخ علي محمد الضباع .

كما طبع شرح الشيخ النويري : محمد بن محمد بن محمد ، أبو القاسم محب الدين النويري المتوفى سنة ٨٥٧ هـ . تلميذ الإمام ابن الجزري ، وهو من أوسع الشروح على الطيبة ، وأتقنها [١] .

وهكذا استمر التأليف في القراءات على هذا النمط ، من العلماء من يؤلف في القراءات السبع ، ومنهم من يؤلف في القراءات العشر .

وطلبة العلم على هذا الغرار – أيضاً – منهم من يتلقى قراءات الأئمة السبعة ، ومنهم من يضيف إليها قراءات الأئمة الثلاثة ، ومنهم من يقتصر على رواية من الروايات ، أو قراءة إمام من الأئمة .

---

(١) حققه الدكتور عبد الفتاح أبو سنة ، وطبعه مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر .

فضل علم القراءات

إن مكانة أي علم من العلوم تنبع من موضوع ذلك العلم ، وإذا كانت القراءات ، أو علم القراءات إنما يدور حول كلمات القرآن الكريم ، وكيفية أدائها ، بالنقل الصحيح ، والإسناد المتصل ، فلا شك أن تكون مكانة هذا العلم عظيمة ، ومنزلته بين سائر العلوم في أعلا المنازل ، وبالتالي يكون أهله والحاملون له ، والمعلمون لهذا العلم مع الملائكة المقربين .

قال الله تعالى ك ﴿ ... وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[1] .

وقال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴾[2] .

وفي الحديث الصحيح : (خيركم من تعلم القرآن وعلّمه)[3] .

وقد عرف السلف الصالح هذه المكانة العظيمة للقرآن الكريم وتعليمه ، فحافظوا عليها ، ووقفوا حياتهم لتلاوة القرآن الكريم ، تعلّماً وتعليما ، فنالوا بذلك أعظم المنازل ، واستحقوا ما قاله عنهم رسول الله ﷺ : « إن لله أهلين من الناس » قالوا : من هم يارسول الله ؟ قال : « أهل القرآن ، هم أهل الله وخاصته »[4] .

---

(١) سورة فصلت : ٤١ – ٤٢ .

(٢) سورة البروج : ٢١ – ٢٢ .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب فضائل القرآن – حديث رقم (٥٠٢٧) ، وأبو داود : باب ثواب قراءة القرآن حديث رقم (١٤٥٢)

(٤) أخرجه ابن ماجة حديث رقم (٢١٥) .

وقد روى أنه قيل لعبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – : «إنك تقلّ الصوم . فقال : إني إذا صمت ضعفت عن القرآن ، وتلاوة القرآن أحبّ إليّ» [(١)] .

وكان أبو عبد الرحمن السلمي ، التابعي الجليل (ت ٧٤ هـ) يقول : لما يروى الحديث الشريف : «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» يقول : هذا الذي أقعدني مقعدي هذا . وقد بقي يقرئ الناس بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة ، وعليه قرأ الحسن والحسين – رضي الله عنهما – [(٢)].

ففضل القرآن الكريم ، وما يتعلق به من كيفية تلاوته ، ووجوه قراءاته من أفضل الأعمال ، التي تقرب العبد من ربه جل وعلا ، كما أن علم القراءات والبحث فيه من أجل العلوم وأنفعها .

قال الإمام شهاب الدين القسطلاني : « ... وبعد : فإن القرآن ينبوع العلوم ومنشؤها ، ومعدن المعارف ومبدؤها ، ومبنى قواعد الشرع وأساسه ، وأصل كل علم ورأسه ، والاستشراف على معانيه لا يتحقق إلا بفهم رصفه ومبانيه ، ولا يطمح في حقائقها التي لا منتهى لغرائبها ودقائقها إلا بعد العلم بوجوه قراءاته ، واختلاف رواياته ، ومن ثم صار

---

(١) انظر : النشر في القراءات العشر (١/ ٣) .
(٢) لطائف الإشارات لفنون القراءات (١/ ٦) .

علم القراءات من أجّل العلوم النافعات ، وإذا كان كل علم يشرف بشرف متعلقه ، فلا جرم خُصَّ أهله ، الذين هم أهل الله وخاصته بأنهم المصطفون من بريته ، والمجتبون من خليقته ، وناهيك بهذا الشرف الباذخ ، والمجد الراسخ ، مع ما لهم من الفضائل اللاحقة ، والمنازل السابقة ، فمناقبهم أبداً تتلى ، ومحاسنهم على طول الأمد تُجلى » [(١)] .

---

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات (١ / ٦) .

بعض اصطلاحات القراء

هناك اصطلاحات للقراء يكثر ورودها على ألسنة علماء القراءات ، ينبغي التعريف بها في هذا المقام وهي : القراءة ، الرواية ، الطريق ، الوجه الأصول ، الفرش .

أولاً : القراءة :

هي كل ما نسب إلى إمام من أئمة القراءات مما أجمع عليه الرواة عن هذا الإمام ، كما في قوله تعالى – في سورة الفاتحة – ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ قرأها نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، وأبو جعفر ﴿ مَلِكَ ﴾ بحذف الألف .

وقرأ عاصم ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف العاشر : ﴿ مَالِكِ ﴾ بإثبات الألف ، فرواة هؤلاء الأئمة لم يختلفوا في نقل قراءة الكلمة المذكورة ، ولذلك تسمى : قراءة فلان كذا .

ثانياً : الرواية :

هي : ما نسب إلى الآخذ عن إمام من هؤلاء الأئمة ، سواء أخذ عنه مباشرة ، أم بواسطة .

فمن أمثلة الرواية عن الإمام مباشرة : رواية قالون عن نافع ، ورواية شعبة عن عاصم .

ومن أمثلة الرواية بواسطة : رواية الدوري عن أبي عمرو ؛ فإنه بواسطة

يحيى اليزيدي ، فالدوري أخذ القراءة عن يحيى ، ويحيى تلقى عن أبي عمرو ، إلا أن رواية الدوري اشتهرت عن أبي عمرو .

ومن أمثلة ذلك : رواية قالون عن نافع إثبات البسملة بين السورتين .

ثالثاً : الطريق :

وهو كل ما نسب إلى الآخذ عن الرواي عن الإمام ، وإن نزل ، مثل طريق الأصبهاني عن ورش ، وطريق عبيد بن الصبّاح عن حفص .

ومن أمثلة ذلك : اختلافهم في إثبات البسملة بين السورتين ، فقالون يثبتها كما تقدم .

أما ورش : وهو الرواي الثاني عن نافع : فقد اختلف عنه في ذلك : فأثبتها عنه الأصبهاني ، فيقال : إثبات البسملة بين السورتين : رواية قالون عن نافع ، وطريق الأصبهاني عن ورش عن نافع .

ومثل : اختلاف القراء في كلمة (ضعف ، ضعفا) في سورة الروم ، في مواضعها الثلاثة : قرأ حمزة وشعبة عن عاصم بفتح الضاد في الثلاثة .

واختلف عن حفص : فروى عنه عبيد بن الصباح بفتح الضاد ، وروى غيره ضمها . وقرأ باقي القراء بالضم .

ولذلك نقول : فتح الضاد في هذه الكلمات : قراءة حمزة ، ورواية شعبة ، وطريق عبيد بن الصبّاح عن حفص . وهذا يسمى عند العلماء بالخلاف الواجب الاتّباع .

رابعاً : الوجه :

وهو ما رجع إلى اختيار القارئ من الأوجه الجائزة في القراءة .

مثل : الأوجه التي بين السورتين ، من وصل الجميع ، أو قطع الجميع ، أو الوقف على آخر السورة السابقة ، والبدء بأول السورة اللاحقة .

ومثل : أوجه المد الجائز ، وغير ذلك مما يجري فيه الاختيار .

وهذا يسمى عند العلماء : بالخلاف الجائز ، بمعنى أنه لو أتى بأي وجه من هذه الوجوه فلا حرج عليه ، بخلاف الخلاف الواجب ، فإنه لابد من أن يأتي القارئ به ، فلو أخل بشيء منه عدّ ذلك نقصاً في روايته ؛ لأنه عين القراءات .

خامساً : الأصول :

الأصول : جمع أصل ، وله في اللغة معانٍ عدة ، منها : أنه ما يبنى عليه غيره .

أما في الاصطلاح : فهو عبارة عن الأحكام الكلية المطّردة التي يندرج تحتها الجزئيات المتماثلة ، مثل : صلة ميم الجمع ، وهاء الضمير ، والأحكام المتعلقة بالهمزات ، والفتح والإمالة ، والإدغام والإظهار ، وسائر الأمور التي يتكرر ورودها في القرآن الكريم ، وليست مقصورة على سورة معينة .

سادساً : الفرش :

الفرش : معناه النشر والبسط .

والمقصود منه عند علماء القراءات : ما جاء من القراءات من خلافات غير مطّردة في سور القرآن الكريم ، وسمى فرشا لانتشار هذه القراءات في

سور القرآن ، فكأنها انفرشت وتوزعت على السور ، بخلاف الأصول ، فإن الحكم فيها ينسحب على جميع السور ، ولا يخص سورة بعينها . وهذا في الغالب ، فقد يوجد في الأصول ما ليس بمطرد ، وقد يوجد في الفرش ما هو مطرد .

فمن أمثلة الأول : أن ورشا له في مد البدل ثلاثة أوجه : القصر ، والتوسط ، والمد ست حركات مثل : آمنوا ، إيمانا ، أوتوا . . .

ثم استثنى من ذلك بعض الكلمات ، فلم يجر فيها الأوجه الثلاثة مثل (إسرائيل) ، يؤاخذ) حيث وقعتا . فليس له في ذلك سوى القصر .

ومثل ذلك : سائر الكلمات التي تستثنى في أبواب الأصول .

ومن أمثلة الثاني : وهو الفرش : إسكان الهاء من لَفْظَيْ : (هو ، هي) فقد أسكن هاءهما في القرآن كله : قالون ، وأبو عمرو ، والكسائي ، إذا كانتا مقترنتين بالواو ، أو الفاء ، أو اللام مثل ﴿ وهو بكل شيء عليم ﴾ ، ﴿ فهو وليهم ﴾ ، ﴿ فإن الله لهو الغني الحميد ﴾ .

ومع أن ذلك ورد في سورة البقرة ، إلا أن الحكم مطرد في سائر السور .

ومن هنا قال العلماء : إن تسمية النوع الأول بالأصول والثاني بالفرش ، إنما هو من قبيل الغالب ، وما يشذ عن ذلك قليل[1] .

---

(١) راجع في هذه الاصطلاحات : النشر (١/ ٥٢) غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص ٣٤ ، ٣٥ ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي (١/ ١٠٢) تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل ، البدور الزاهر للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٠ ، ١١ ، صفحات في علوم القراءات للدكتور عبد القيوم السندي ص ١١ وما بعدها .

أقسام القراءات

تنقسم القراءات – من حيث السند والنقل – إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المتواتر :

وهي القراءة التي رواها جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من أول السند إلى منتهاه ، من غير تعيين عدد معين على الصحيح[1].

القسم الثاني : المشهور :

وهي القراءة التي صح سندها ، واشتهرت عند القراء بالقبول ، ولم تبلغ درجة التواتر ، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالا، ووافقت وجها من وجوه اللغة العربية [2] .

القسم الثالث : الآحاد :

وهي التي صح سندها آحادا ، ولم تبلغ درجة المتواتر أو المشهور ، وخالفت رسم المصاحف العثمانية ، أو وجها من أوجه اللغة العربية .

وهذا يسمى بالقراءات الشاذة ؛ لأنها فقدت شروط القراءة الصحيحة –كما سيأتي بيان ذلك – [3] .

---

(١) وإنما قيل «على الصحيح» لأن هناك من العلماء من اشترط عدداً معيناً حتى يحصل التواتر ، فقيل : ستة ، وقيل : اثنا عشر ، وقيل : عشرون ، وقيل : أربعون ، وقيل : سبعون ، وقيل ثلاثمائة وبضعة عشر ، وقيل : غير ذلك . ولكن الراجح عدم تعيين عدد معين . انظر منجد المقرئين ص ١٥ ، لطائف الإشارات لفنون القراءات (١ / ٦٩) ، روضة الناظر لابن قدامة (١ / ٢٩٧) .

(٢) المنجد ص ١٦ ، والنشر (١ / ٩ ، ١٣) .

(٣) المنجد ص ١٦ ، ١٧ .

فمن أمثلة القراءة التي صح سندها ، ووافقت اللغة العربية ، ولكنها خالفت رسم المصاحف : قراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ﴾[1] بزيادة جملة (من أمه) ، فهي قراءة صح سندها عنه – رضي الله عنه– وموافقة للغة العربية ، لكنها مخالفة لرسم جميع المصاحف[2] .

ومثال ما صح سندها ، ووافقت رسم المصحف ، وخالفت اللغة العربية قراءة خارجة عن نافع : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ . .﴾[3] .

رواها خارجة بن مصعب عن نافع : (معائش﴾ بالهمزة[4] .

ويلحق بذلك – من باب أولى – : القراءة التي لم يصح سندها أصلاً ، سواء وافقت الرسم أم خالفته ، وسواء وافقت اللغة العربية أم خالفتها ، فهي قراءة ضعيفة مردودة ، سماها بعض العلماء بالموضوع[5] .

---

(١) سورة النساء : ١٢ .

(٢) اخرجها عنه الطبري في تفسيره (١٠/٢٩٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٢٧٠) .

(٣) سورة الأعراف : ١٠ .

(٤) قال ابن مهران في المبسوط (ص ١٧٩) : «قرأ القراء ﴿معايش﴾ بغير همز ، لم يختلفوا فيه ، إلا ما رواه أسيد عن الأعرج ، وخارجة عن نافع أنهما همزاه . قيل : فأما نافع ، فهو غلط عليه ؛ لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك . وقال أكثر القراء وأهل النحو والعربية : إن الهمزة فيه لحن ، وقال بعضهم : ليس بلحن ، وله وجه وإن كان بعيدا» .

(٥) انظر : النشر (١/١٦) ، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/٢١٦) .

ومن أمثلة ذلك : القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ..﴾ (١) ، حيث قرأ برفع الهاء من لفظ الجلالة ، ونصب «العلماء» على أنه مفعول به (٢) .

هذه هي أقسام القراءات من حيث السند والنقل ، **بصورة إجمالية** ، وإن كان بعض العلماء يفصّل فيها بأكثر من ذلك ، **لكنها في النهاية لا** تخرج عن قسمين فقط : مقبولة ، وغير مقبولة . **وهذا ما سنوضحه الآن** .

---

(١) سورة فاطر : ٢٨ .

(٢) قال الإمام ابن الجزري – عن هذه القراءة – « وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه ، وتكلف توجيهها ، وإن أبا حنيفة لبريء منها » النشر (١ / ١٦) .

شروط القراءة المقبولة

وضع العلماء شروطاً للقراءة المقبولة ، والتي يصح أن يقرأ بها القرآن الكريم ، وهي ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن يكون للقراءة وجه شائع في العربية .

بمعنى : أن توافق وجها مشهورا ، ومعتدا به ، مما قاله النحاة ، سواء أكان أفصح أم فصيحا ، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة قد صح سندها ، وتلقتها الأمة بالقبول ، فإذا صحت القراءة كانت هي الحجة ، ولا عبرة بمخالفة بعض علماء النحو واللغة .

قال الإمام أبو عمرو الداني :

« وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ، ولا فشوّ لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها ، والمصير إليها »[١] .

قال الشيخ الزرقاني :

« وهذا كلام وجيه ؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنية القرآن

---

(١) انظر : النشر (١/١٠) .

بالرواية المقبولة ، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قَعّدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه ، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكّمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية » [١] .

الشرط الثاني : أن توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية التي أرسلها عثمان بن عفان – رضي الله عنه – إلى الأمصار الإسلامية ، ولو احتمالا ، أو تقديراً [٢] .

وهو شرط لا خلاف فيه بين العلماء ، لأن المصاحف التي نسخت وأرسلت إلى الأمصار المختلفة ، تمت بإجماع الصحابة – رضي الله عنهم – وقد كانت مشتملة على القراءات الصحيحة ، ولذلك أحرقت المصاحف المخالفة ، والتي كان فيها الكثير من القراءات التي لم تصح ، أو كانت من قبيل التفسير من رسول الله ﷺ ، أو نسخت تلاوتها .

قال الإمام ابن الجزري : « .... إن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن ، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة ، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ »[٣] .

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١ / ٤٢٢) .
(٢) انظر : الإبانة لمكي بن أبي طالب ص ٢٩ ، منجد المقرئين ص ٩١ . وهناك خلاف بين العلماء في عدد هذه المصاحف : فقيل : إنها سبعة ، وقيل خمسة ، وقيل غير ذلك .
انظر : كتاب المصاحف للسجستاني (١ / ٢٤٢) ط قطر .
(٣) النشر (١ / ٣١) .

وقول العلماء : « ولو تقديراً » أو « احتمالا » : يعنون به أنه يكفي في صحة القراءة أن توافق رسم أحد المصاحف ، ولو موافقة غير صريحة .

فقوله تعالى : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ في سورة الفاتحة رسمت في جميع المصاحف بغير ألف ﴿ ملك ﴾ ، فقراءة الحذف موافقة لرسم المصاحف تحقيقاً وصراحة ، مثلها في ذلك مثل قوله تعالى – في سورة الناس – : ﴿ ملك الناس ﴾ .

وقراءة المد تحتمله تقديراً ، مثل قوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾[١] ، فإنها كتبت بدون ألف ، مع أنها تقرأ بالألف لكل القراء ، فيكون حذف الألف من قبيل الاختصار[٢] .

الشرط الثالث : التواتر أو صحة السند :

هذا الشرط اختلف فيه العلماء – قديماً وحديثاً – اختلافاً كبيراً ، وأوردوا فيه من المناقشات ما يطول شرحه ، نكتفي هنا ببيان مذاهب العلماء وبعض الأدلة التي استندوا إليها ، ثم نبين ما نراه راجحاً ، ونذكر سبب الترجيح :

الرأي الأول : أن صحة السند كافية في قبول القراءة ، بأن يروى القراءة عدل ضابط عن مثله ، وهكذا إلى رسول الله ﷺ ، من غير شذوذ

---

(١) سورة آل عمران : ٢٦ .

(٢) انظر : المنجد ، ص ٩١ ، ٩٢ .

ولا علة قادحة ، وأن تشتهر القراءة عند أئمة هذا الشأن ، ويتلقوها بالقبول .

وهو رأي كثير من العلماء ، وأيده الإمام ابن الجزري في كتابه النشر حيث قال فيه : « كل قراءة وافقت العربية ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم . وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف » (١) .

وقد صرح بذلك بعض العلماء الكبار ، كالإمام الداني ، ومكي بن أبي طالب ، وأبي شامة وغيرهم (٢) .

وقد نظم ذلك ابن الجزري في طيبة النشر فقال :

فكل ما وافق وجه نحو — وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصح إسنادا هو القرآن — فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت — شذوذه لو أنه في السبعة(٣)

(١) النشر (١/ ٩) وإنما قلت : في النشر ؛ لأنه اشترط التواتر في كتابه « منجد المقرئين » .

(٢) انظر : الإبانة ص ٣١ ، ٣٩ ، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ص ١٤٥ وما بعدها .

(٣) طيبة النشر في القراءات العشر ، ص ٣ .

قال الإمام النويري – تعقيباً على كلام ابن الجزري – :

« وقوله : « وصح إسناداً » ظاهره : أن القرآن يكتفي في ثبوته – مع الشرطين السابقين – بصحة السند فقط ، ولا يحتاج إلى التواتر ، وهذا قول حادث ، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ... ولقد ضل بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرؤون أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً ، ويقولون : التواتر ليس بشرط » [1] .

الرأي الثاني : أن التواتر شرط في قبول القراءة ، ولا يكفي صحة السند ، وهو رأي جمهور العلماء – سلفا وخلفا – .

ومن العلماء الذين قالوا بذلك : ابن عطية (ت٣٨٣هـ) ، وابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) ، وأبو القاسم الهذلي (ت٤٦٥هـ) ، وأبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) ، وابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ) ، وأبو القاسم الصفراوي (ت٦٣٦هـ) ، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، والنووي (ت٦٧٦هـ) ، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) ، والجعبري (ت٧٣٢هـ) ، وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، وأبو الحسن السخاوي (ت٩٠٢هـ) ، والسيوطي (ت٩١١هـ) ، والجزري في كتابه « منجد المقرئين »[2] .

---

(١) شرح طيبة النشر (١ / ١١٩) .

(٢) انظر : المستصفى للغزالي (٢ / ٩) ، روضة الناظر وجنة المناظر (١ / ١٩٨) ، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١ / ٤٦٩ وما بعدها) ، البرهان في علوم القرآن للزركشي (١ / ٣١٨ وما بعدها) شرح الكوكب المنير (٢ / ١٢٧ وما بعدها) ، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع للمحلي (١ / ٢٢٨ وما بعدها) ، منجد المقرئين ص ٩١ وما بعدها .

وقد نقل ابن الجزري ما قاله تاج الدين عبد الوهاب السبكي ، جوابا عن سؤاله عن حكم قراءة الأئمة العشرة فقال :

« الحمد لله ، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي ، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر ، وقراءة يعقوب ، وقراءة خلف ، متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر ، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل .

وليس التواتر في شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات ، بل هي متواترة عن كل مسلم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، ولو كان مع ذلك عاميا جلفا ، لا يحفظ من القرآن حرفا »[1]

وبذلك نستطيع أن نرجح هذا المذهب ، وأن القراءات السبع ، والعشر متواترة ، وهو الذي يجب اعتقاده للأسباب الآتية :

أولاً : أن هذه القراءات أبعاض القرآن وأجزاؤه ، وقد ثبت القرآن كله بجميع أبعاضه وأجزائه بطريق التواتر ، فيكون كل جزء منه ثابتاً بطريق

---

(١) المنجد : ص ٢٠٩ ، تحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوي .

التواتر ، ضرورة ثبوت الأجزاء بثبوت الكل [1] .

فقراءة لفظ ﴿ الصراط ﴾ بالصاد ، بعض من القرآن ، وقراءة السين بعض آخر منه ، فكلتا القراءتين متواتر ؛ إذ الطريق الذي وصلت إلينا منه إحدى القرائتين هو نفسه الطريق الذي وصلت إلينا منه القراءة الأخرى ، فيكون كل منهما قرآنا .

وجمهور العلماء يعرّفون القرآن بأنه : « كلام الله تعالى المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه ، المتعبد بتلاوته ، المنقول إلينا تواتراً »[2] .

ثانياً : أن هذه القراءات إما أن تكون جميعها متواترة ، أو جميعها آحادا ، أو بعضها متواتر ، وبعضها آحاد ، والقول بأن جميعها آحاد خلاف الإجماع ، والقول بأن بعضها متواتر وبعضها آحاد ترجيح بلا مرجح ؛ إذ لا طريق لنا إلى تمييز تواترها من آحادها .

فقول القائل : « إن هذا البعض المعين منها آحاد ، دون هذا البعض ، تحكّم محض ، وترجيح من غير مرجح ، وهو باطل ، وإذا انتفى القسمان الأخيران تعين الأول ، وهو أن جميعها متواتر ، وهو المطلوب [3] .

---

(١) انظر : بيان المختصر (١/٤٥٧) ، أصول الفقه لابن مفلح (١/٣٠٦) ، روضة الناظر لابن قدامة (١/١٩٨) تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل .

(٢) انظر : المستصفى للغزالي (٢/٩) تحقيق الدكتور حمزة حافظ ، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع (١/٢٢ وما بعدها) . وقد عرفه بعض العلماء بأنه : «ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً» .

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي (٢/٢١ ، ٢٢) ببعض تصرف .

ثالثاً : تواتر عن رسول الله ﷺ نزول القرآن على سبعة أحرف ، ـ كما تقدم ذلك – وهذا يفيد القطع واليقين بإنزال القرآن على الأحرف السبعة، وقد دل الدليل على نسخ ما عدا القراءات العشر ، فبقيت هذه القراءات على القطع بقبولها ، وهي التي اشتملت عليها المصاحف العثمانية التي وزعت على الأمصار المختلفة .

القراءات التي ثبت لها التواتر

وحيث قد ترجح لنا أن التواتر شرط من شروط قبول القراءة ، بقي أن نبين مذاهب العلماء في القراءات التي تحقق فيها التواتر .

وللعلماء في ذلك عدة مذاهب :

المذهب الأول : أن التواتر ينطبق على قراءات الأئمة السبعة المعروفين وعلى قراءات الأئمة الثلاثة : أبي جعفر ، ويعقوب ، وخلف ، وهو رأي جمهور العلماء – سلفا وخلفا – حتى إن بعض العلماء نقل الإجماع على ذلك .

وسوف ننقل ما يؤكد ذلك بعد ذكر بقية الآراء .

المذهب الثاني : أن المتواتر هو : قراءات الأئمة السبعة فقط ، وأما قراءة الأئمة الثلاثة ، فليست من قبيل المتواتر . وإنما هي من قبيل : ما صح سنده ، واشتهر حتى تلقاه العلماء بالقبول .

وبذلك قال بعض العلماء[1] .

وقد تصدى كثير من العلماء للرد على هذا المذهب وبينوا بطلانه ، ومنهم ابن الجزري وغيره .

---

(١) ذكر ذلك البغوي في تفسيره (١/ ٣٠، ٣١) ، وابن الجزري في كتابيه ، منجد المقرئين ، والنشر ، والقسطلاني في «لطائف الإشارات» (١/ ٧٤) ، والبنا في «إتحاف فضلاء البشر» (١/ ٧٠ وما بعده) تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل ، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع (١/ ٢٣١) .

قال ابن السبكي : « والقراءات السبع متواترة . ثم قال : ولا تجوز القراءة بالشاذ ، والصحيح أنه ما وراء العشرة » قال الشارح : « أي السبعة السابقة ، وقراءة يعقوب وأبي جعفر ، وخلف ، فهذه الثلاثة تجوز القراءة بها .. لأنها لا تخالف رسم السبع من صحة السند ، واستقامة الوجه في العربية ، وموافقة خط المصحف الإمام »[1] .

وقال الإمام ابن الجزري – بعد أن عرف التواتر – :

« والذي جمع في زماننا هذا ، الأركان الثلاثة : هو قراءة الأئمة العشرة، التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول وهم : أبو جعفر ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف »[2] .

المذهب الثالث : أن التواتر متحقق فيما يطلق عليه علماء القراءات الفرش ، دون الأصول ، كالمد ، والإمالة ، وتخفيف الهمز ، ونحو ذلك مما هو مدون في الأصول .

وعلى ذلك ابن الحاجب ، حيث قال في مختصره : « مسألة : القراءات السبع متواترة ، فيما ليس من قبيل الأداء ، كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوها » (٣) .

---

(١) شرح جمع الجوامع للمحلي بحاشية البناني (١/٢٢٨ ، ٢٣١) .
(٢) منجد المقرئين ، ص ٩٣ . وقد نص على ذلك في النشر (١/٩) .
(٣) المختصر مع شرحه : «بيان المختصر» (١/٤٦٩) .

وقد حاول بعض العلماء الدفاع عنه ، وتوجيه كلامه بما لا يخالف ما أجمع عليه العلماء .

جاء في شرح الكوكب المنير[1] : « ومراده : مقادير المد ، وكيفية الإمالة، كمد حمزة وورش ، فإنه قدر ست ألفات ، وقيل خمس ، وقيل أربع ، ورجحوه . ومد عاصم : قدر ثلاث ألفات ، والكسائي : قدر ألفين ونصف ، وقالون قدر ألفين ، والسوسي : قد ألف ونصف ، ونحو ذلك .

وكذلك الإمالة تنقسم إلى : محضة ، وهي أن ينحني بالألف إلى الياء، وبالفتحة إلى الكسرة ، وإلي بين بين ، وهي كذلك ، إلا أنها تكون إلى الألف والفتحة أقرب ، وهي المختار عند الأئمة ... إلى أن قال : فهذه الكيفية هي التي ليست متواترة » .

وقد فنّد الإمام ابن الجزري ذلك فقال : « وهذا قول غير صحيح ، كما سنبينه :

أما المد : فأطلقه ، وتحته ما يسكب العبرات ، فإنه : إما أن يكون طبيعياً أو عرضياً .

والطبيعي : هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه ، كالألف من « قال » والواو من « يقول » ، والياء من « قيل » .

---

(١) جـ٢ ص ١٢٨ - ١٣١ .

وهذا لا يقول مسلم بدون تواتره ؛ إذ لا يمكن القراءة بدونه .

والمد العرضي : هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب ، إما سكون أو همز .

فأما السكون : فقد يكون لازما ، كما في فواتح السور ، وقد يكون مشددا نحو : ﴿الم﴾ ، ﴿ ق ﴾ ، (ن ﴾ ، ﴿ ولا الضالين ﴾ ونحوه.

فهذا يلحق بالطبيعي ، لا يجوز فيه القصر ؛ لأن المد قام مقام حرف ، توصلا للنطق بالساكن ، وقد أجمع المحققون من الناس على مده قدرا سواء .

أما الهمز : فعلى قسمين :

الأول : أن يكون حرف المد في كلمة ، والهمز في كلمة أخرى . وهذا يسميه القراء منفصلا ، واختلفوا في مده وقصره ، وأكثرهم على المد .

فادّعاؤه عدم تواتر المد فيه ، ترجيح من غير مرجح ، ولو قال العكس : لكان أظهر بشبهته ؛ لأن أكثر القراء على المد .

الثاني : أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة .

وهو الذي يسمى متصلاً .

وهذا أجمع القراء – سلفا وخلفا – من كبير وصغير ، وشريف وحقير على مده ، لا اختلاف بينهم في ذلك ، إلا أن يكون روى عن بعض من لا يعول عليه بطريق شاذة ، فلا تجوز القراءة به . . .

ثم قال : إن المد العرضي من حيث هو متواتر ، مقطوع به ، قرئ به

على النبي ﷺ ، وأنزله الله تعالى عليه ، وأنه ليس من قبيل الأداء .

فلا أقل من أن نقول : القدر المشترك متواتر .

وأما مازاد على القدر المشترك : كعاصم ، وحمزة ، وورش ، فهو وإن لم يكن متواتراً فصحيح ، مستفاض ، متلقي بالقبول .

ومن ادعى تواتر الزائد على القدر المشترك فليبين . والله أعلم .

وأما الإمالة على نوعيها : فهي وضدها (أي الفتح) لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة ، التي نزل بها القرآن ، مكتوبتان في المصاحف .

وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف : إنها من قبيل الأداء ؟! » [1] .

المذهب الرابع : أن التواتر متحقق فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء ، أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم : فليس بمتواتر ، سواء أكان الاختلاف في أداء الكلمة ، كما يقول ابن الحاجب ، أم في لفظها . وهو رأي الإمام أبي شامة[2] .

والرد على هذا المذهب يفهم من الرد على ابن الحاجب ، بل هو أولى بالرد من رأي ابن الحاجب .

قال الشيخ الزرقاني في مناهل العرفان [3] .

---

(١) منجد المقرئين ، ص ٢٢٧ - ٢٣١ . وقد استوفى ابن الجزري الرد على ما قاله ابن الحاجب في الصفحات من ٢٣١ إلى ص ٢٣٨ .

(٢) انظر : المرشد الوجيز ص ١٤٥ وما بعدها .

(٣) الجزء الأول ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ط دار الفكر .

« ورأى أبي شامة هذا كنت أقول في الطبعة الأولى : إنه أمثل الآراء ، فيما أرى ولذلك لأمور أربعة : ....

وبعد ذكر هذه الأمور قال : لكني بعد معاودة البحث والنظر ، واتساع أفق اطلاعي فيما كتب أهل التحقيق في هذا الشأن ، تبين لي أن أبا شامة أخطأه الصواب أيضاً فيمن أخطأ ، وأنني أخطأت في مشايعته وتأييده .

ويضطرني إنصاف الحق أن أكُرَّ على الوجوه التي أيدته بها بين يديك ، فأنقضها وجهاً وجها ، والرجوع إلى الحق فضيلة » .

المذهب الخامس : أن القراءات متواترة عن الأئمة السبعة ، أما توآترها عن النبي ﷺ إلى الأئمة السبعة ، فليس بمسلّم .

وهو رأي الشيخ نجم الدين الطوفي .

قال في شرح مختصر الروضة [1] : « اعلم أني سلكت في هذه المسألة طريق الأكثرين في نصرة أن القراءات متواترة ، وعندي في ذلك نظر ، والتحقيق : أن القراءات متواترة عن الأئمة السبعة ، أما تواترها عن النبي ﷺ إلى الأئمة السبعة ، فهو محل نظر ؛ فإن أسانيد الأئمة السبعة ، بهذه القراءات السبعة إلى النبي ﷺ ، موجودة في كتب القراءات ، وهي نقل الواحد عن الآخر ، لم تستكمل شروط التواتر » .

وقد رد عليه الشيخ الفتوحي فقال : « وردّ بأن انحصار الأسانيد في

(١) جـ ٢ ص ٢٢ ، ٢٣ . وأشار إلى شيء من ذلك الإمام أبو شامة المقدسي في كتابه : « المرشد الوجيز » .

طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم ؛ فقد كان يتلقى القراءة من كل بلد بقراءة إمامهم من الصحابة ، أو من غيرهم ، الجم الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائماً ، فالتواتر حاصل لهم ، ولكن الأئمة الذين قصدوا ضبط الحروف ، وحفظوا شيوخهم فيها ، جاء السند من قِبَلهم ، وهذا كالأخبار الواردة في حجة الوداع ، وهي آحاد ، ولم تزل حجة الوداع منقولة عمن يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر ، فينبغي أن يتفطن لذلك ، ولا يغتر بقول من قال : إن أسانيد القراء تشهد بأنها آحاد » [1] .

---

(١) شرح الكوكب المنير (٢/١٢٧ ، ١٢٨) .

الراجح في المسألة

من خلال ما تقدم : من إيراد مذاهب العلماء ومناقشتها تبين أن قراءات الأئمة العشرة متواترة ، وليست السبعة فقط .

وذلك للأسبا ب الآتية :

أولاً : أن أبا جعفر ، أحد الأئمة الثلاثة من شيوخ نافع في القراءة ، وإن كانت قراءة نافع قد اشتهرت أكثر من قراءة أبي جعفر . فقد جاء في ترجمة نافع أنه : تلقى القراءة عن سبعين من التابعين ، منهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وعبد الرحمن بن هرمز ، وشيبة بن نصاح القاضي ، ومسلم بن جندب الهذلي [1] .

فإذا كانت قراءة نافع من السبعة المتفق على تواترها ، فإن قراءة شيخه من باب أولى .

ثانياً : أن قراءة أبي عمرو البصري تعتبر أصلا لقراءة يعقوب بن إسحاق البصري ، فهو من مدرسته ، وحامل طريقته .

جاء في ترجمة يعقوب : « كان إماماً كبيرا ثقة ، عالما صالحا ، انتهت إليه رئاسة القراء بعد أبي عمرو بن العلاء » [2] .

---

(١) انظر : النشر (١/١١٢) ، معرفة القراء الكبار للذهبي (١/٩٠ - ٩٢) .
(٢) انظر : النشر (١/١٨٦) ، معرفة القراء الكبار (١/١٣٠) .

ثالثاً : أن خلف بن هشام البزار العفاري ، القارئ العاشر ، هو أحد تلاميذ حمزة بن حبيب الكوفي ، أحد الأئمة السبعة .

وقراءة حمزة ينتهي سندها إلى علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود –رضي الله عنهما – عن رسول الله ﷺ (١) .

وقد اختار لنفسه قراءة انفرد بها ، وهي – غالباً – لا تخرج عن أصول قراءة شيخه حمزة .

ولذلك لما أراد الإمام ابن الجزري ضم القراءات الثلاث إلى السبعة التي جاءت في كتاب « التيسير في القراءات السبع » للإمام أبي عمرو الداني المتوفي سنة ٤٤٤ هـ . ألف كتابه المشهور « تحبير التيسير » ، ثم نظم ذلك في كتاب سماه : « الدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشرة » ، وبين في مقدمة هذا النظم أنه جعل قراءة نافع أصلا لقراءة أبي جعفر ، وقراءة أبي عمرو أصلا لقراءة يعقوب ، وقراءة حمزة أصلا لقراءة خلف .

بمعنى : أنه يحيل على ما في الشاطبية من قراءات ، فإذا خالفوا أصولهم نص على ذلك .

قال في هذا النظم :

أبو جعفرٍ عنه ابن وردانَ ناقلٌ	كذلك ابن جمّازٍ سليمانُ ذو العُلاَ
ويعقوبُ قل عنه رويسُ ورَوْحُهمْ	وإسحاقُ مَعْ إدريسَ عن خلَفٍ تلا

(١) انظر : معرفة القراء الكبار (١/٩٣) ، النشر (١/١٦٦) الأعلام للزركلي (٢/٣٠٨) .

لِثَـــانٍ أبو عـــمـــرو والأوّلِ نافعٌ وثالثـهـم مع حـمـزةٍ قـد تأصّـلا
ورمـــزهُم ثم الرواةُ كـــأصلهم فإن خالفوا أذكره وإلا فأهْمِلاَ [1]

رابعاً : أن قراءات الأئمة الثلاثة : أبا جعفر ، ويعقوب ، وخلف ، لا تخرج – في الجملة – عن قراءات الأئمة السبعة ، وما ليس في قراءات الأئمة السبعة قليل جداً ، ويسميه القراء : بالانفرادات ، ولها أصل في القراءة ، وتتحقق فيها شروط القراءة المقبولة . نص كثير من العلماء المحققين على تواتر قراءات الأئمة العشرة :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والقرآن الذي بين لوحي المصحف متواتر ، فإن هذه المصاحف المكتوبة اتفق عليها الصحابة ، ونقلوها قرآنا عن النبي ﷺ ، وهي متواترة من عهد الصحابة ، نعلم علما ضروريا أنها ما غيّرت ، والقراءة المعروفة عن السلف الموافقة للمصحف تجوز القراءة بها بلا نزاع بين الأئمة ، ولا فرق عند الأئمة بين قراءة أبي جعفر ، ويعقوب ، وخلف ، وبين قراءة حمزة ، والكسائي ، وأبي عمرو ، ونعيم ، ولم يقل أحد من سلف الأئمة وأئمتها ، إن القراءة مختصة بالقراء السبعة .

فإن هؤلاء إنما جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة ، واتبعه الناس على ذلك ، وقصد أن ينتخب قراءة سبعة من قراء الأمصار ، ولم يقل هو ولا أحد من الأئمة : إن ما خرج عن هذه السبعة

---

(١) انظر : الإيضاح لمتن الدرة في القراءات الثلاث للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٦ ، ٧ ط . المشهد الحسيني بالقاهرة .

فهو باطل ، ولا أن قول النبي ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أريد به قراءة هؤلاء السبعة ، ولكن هذه السبعة اشتهرت في أمصار لا يعرفون غيرها ، كأرض المغرب ، فأولئك لا يقرؤون بغيرها ، لعدم معرفتهم باشتهار غيرها » [1] .

وقد بين الإمام ابن الجزري ذلك في كتبه .

ومما قاله – نقلاً عن الإمام السبكي – : « الحمد لله ، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي ، والثلاث التي هي : قراءة أبي جعفر ، وقراءة يعقوب ، وقراءة خلف ، متواترة ، معلومة من الدين بالضرورة .

وكل حرف انفرد به واحد من العشرة ، متواتر ، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل .

وليس التواتر في شيء منها مقصورا على من قرأ بالروايات ، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله ، ولو كان مع ذلك عامياً جلفا ، لا يحفظ من القرآن حرفا »[2] .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢ / ٥٦٩ ، ٥٧٠) .
(٢) منجد المقرئين ص ٢٠٩ .

حكم ما وراء القراءات العشر

قال الإمام النويري : « أجمع الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشرة ، وكذلك أجمع عليه القراء – أيضا – إلا من لا يعتد بخلافه » .

وقال ابن الجزري : « والذي جمع في زماننا الأركان الثلاثة هو : قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول » .

وقال – نقلاً عن ابن السبكي – :

« والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ » .

فيستفاد من هذه الأقوال ، وأقوال غيرهم : أن القراءات الزائدة على قراءات الأئمة العشرة شاذة ؛ لمخالفتها للأركان والشروط التي تقدم ذكرها في ضابط القراءة المقبولة .

وهذه يقتضى أن نوضح المسائل الآتية :

١ – معنى الشاذ لغة واصطلاحاً .

٢ – أنواع القراءات الشاذة وأمثلتها .

٣ – حكم القراءة بالشاذ في الصلاة وخارجها .

٤ – حكم الاحتجاج بها ، واستنباط الأحكام منها .

٥ – كيف تعرف القراءات الشاذة ؟

٦ – رواة القراءات الشاذة .

تعريف الشاذ لغة واصطلاحا

الشاذ في اللغة :

جاء في لسان العرب : « شذ يشذ شذوذا : انفرد عن الجمهور وندر ، فهو شاذ ، وأشذه غيره ، وشذ الرجل : إذا انفرد عن أصحابه ، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ ، وكلمة شاذة » [١] .

الشاذ في الاصطلاح :

أما الشاذ في اصطلاح علماء القراءات : فهو كل قراءة فقدت الأركان الثلاثة المتقدمة ، أو واحدا منها[٢] .

وعلى ذلك تكون أنواع القراءات الشاذة هي :

أولاً : القراءة التي فقدت التواتر ، ووافقت الرسم ، ووجها من وجوه العربية .

ومن أمثلة ذلك : قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾[٣]

قرأ الضحاك بن مزاحم بكسر اللام في ﴿ الملكين ﴾ على أن المراد بهما : داود وسليمان عليهما السلام [٤] .

---

(١) اللسان ، مادة « شذ » .

(٢) انظر : منجد المقرئين ص ٩١ ، غيث النفع ص ٦ ، ٧ .

(٣) سورة البقرة : ١٠٢ .

(٤) المحتسب لابن جني (١/ ١٠٠) .

فهذه القراءة وإن كانت موافقة للرسم ، وللعربية ، إلا أنها لم تتواتر ، فهي قراءة شاذة .

ثانياً : القراءة التي فقدت التواتر ، وموافقة وجه من وجوه العربية :

ومن أمثلة ذلك : قراءة خارجة بن مصعب « معائش » بالهمز بدلاً من الياء في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ (١) .

فقراءة « خارجة » شاذة ، لمخالفتها لركنين من أركان القراءة المقبولة : وهما : التواتر ، وموافقة العربية .

قال ابن مهران في المبسوط : « قرأ القراء ﴿ معايش ﴾ بغير همز ، ولم يختلفوا فيه ، إلا ما رواه أسيد عن الأعرج ، وخارجه عن نافع أنهما همزاه .

قيل : فأما نافع فهو غلط عليه ؛ لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك . وقال أكثر القراء وأهل النحو والعربية " إن الهمزة فيه لحن . وقال بعضهم : ليس بلحن ، وله وجه وإن كان بعيداً » (٢) .

ثالثاً : القراءة التي فقدت التواتر ورسم المصحف :

ومن أمثلة ذلك : قول الله تعالى : ﴿ .... وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (٣) .

---

(١) سورة الأعراف : ١٠ .
(٢) المبسوط ، ص ١٧٩ .
(٣) سورة الكهف : ٧٩ .

قرأ ابن شنبوذ : ﴿ يأخذ كل سفينة صالحة غصبا ﴾ بزيادة كلمة ﴿ صالحة ﴾ [1] .

فهي قراءة شاذة ؛ لأنها آحادية ، ومخالفة لرسم المصحف .

رابعاً : القراءة التي ليس لها سند أصلاً :

ومن أمثلة ذلك : القراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ .. ﴾ [2] .

حيث نسب إليه أنه قرأ برفع الهاء من لفظ الجلالة ، ونصب الهمزة من لفظ ﴿ العلماء ﴾ .

قال الإمام ابن الجزري عن هذه القراءة : « وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه ، وتكلف توجيهها ، وإن أبا حنيفة لبرئ منها »[3] .

هذا ، وإن القراءات الشاذة التي لم تنطبق عليها شروط القبول أكثر من أن تحصى ، وكثير منها وارد في كتب التفسير ، والنحو ، وشواهد العربية وأكثرها لا أصل له .

---

(١) غاية النهاية لابن الجزري (٢/٥٢) .

(٢) سورة فاطر : ٢٨ .

(٣) النشر (١/١٦) .

حكم القراءة بالشاذ في الصلاة وخارجها

للعلماء في هذه المسألة خلاف طويل ، ومناقشات واسعة ، لا يتسع المقام لسردها هنا ، وأكتفي بتلخيص ذلك ، وبيان ما أراه راجحاً فيها :

١ – ذهب جمهور العلماء – سلفا وخلفا – إلى عدم جواز قراءة القرآن بما هو شاذ ، سواء أكان ذلك داخل الصلاة ، أم خارجها . وعلى ذلك الإمام مالك ، والإمام الشافعي ، وجميع أتباعه .

قال الإمام مالك : « من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود ، أو غيره من الصحابة ، مما يخالف المصحف ، لم يصلّ وراءه » (١) .

وقال الإمام النووي : « لا تجوز القراءاة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة ؛ لأنها ليست قرآنا ؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والقراءة الشاذة ليست متواترة » (٢) .

ولعلماء الحنفية آراء مختلفة ، لا تخرج عن الآراء التي سنوردها (٣) .

أما الإمام أحمد بن حنبل : فعنه روايتان :

إحداهما : عدم الجواز .

الرواية الثانية : جواز القراءة بها ؛ لأن الصحابة والتابعين – رضي الله عنهم – كانوا يقرءون بهذه الحروف في الصلاة .

(١) المدونة (١/ ٨٤) .
(٢) التبيان في آداب حملة القرآن ص ٤٧ .
(٣) انظر : رد المحتار (١ / ٣٢٦) .

وقد نقل الإمام ابن القيم هاتين الروايتين عن الإمام أحمد ورجح صحة الصلاة بها ، فقال : « بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان ، وقد قرأ بها رسول الله ﷺ ، والصحابة بعده ، جازت القراءة بها ، ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال .

والثاني : تبطل الصلاة بها .

وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد .

والثالث : إن قرأ بها في ركن لم يكن مؤديا لفرضه ، وإن قرأ بها في غيره لم تكن مبطلة ، وهو اختيار أبي البركات ابن تيمية .

قال : لأنه لم يتحقق الإتيان بالركن في الأول ، ولا الإتيان بالمبطل في الثاني » [١] .

والذي نراه في هذه المسألة : عدم صحة القراءة بما هو شاذ ، لا في الصلاة ولا في خارج الصلاة ؛ لما سبق : من أن القراءة الشاذة لا تسمى قرآنا ، والتعبد بالتلاوة إنما يكون بالقرآن فقط .

وما قاله المجيزون لذلك : من أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يقرأون بها في الصلاة ، ولا ينكر بعضهم على بعض . هذا إن صح ، فإنما يحمل على ما كان قبل النسخ ، فقد رويت قراءات كثيرة ، ولكن نسخ بعضها بالعرضات التي كان يعرضها جبريل - عليه السلام - على رسول الله ﷺ كل سنة مرة ، وفي العام الذي قبض فيه ﷺ عارضه به مرتين .

---

(١) إعلام الموقعين (٤ / ٢٦٣) .

وفي هذه المعارضات كان – عليه السلام – يبين ما نسخ وما بقي ، وبعض الصحابة لم يبلغهم هذا النسخ في حينه ، الأمر الذي جعل عثمان ابن عفان رضي الله عنه ، يجمع الناس على المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار المختلفة ، وأمر بإحراق كل ما عداها ؛ حيث كان فيها من هذه القراءات الشيء الكثير ، وهو الذي نسخ بالعرضة الأخيرة [1] .

وقد نقل الإجماع على عدم صحة ذلك كثير من العلماء :

قال الإمام النووي : « .. وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشواذ . ونقل ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشواذ ، ولا يصلي خلف من يقرأ بها »[2] .

---

(١) « عن زر بن حبيش قال : قال لي ابن عباس : أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : الأخيرة ، قال : فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة ، قال : فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين ، فشهد عبد الله – يعني ابن مسعود – ما نسخ منه وما بدّل ، فقراءة عبد الله الأخيرة » . النشر (١ / ٣٢) .

(٢) التبيان ، ص ٤٧ .

حكم الاحتجاج بها واستنباط الأحكام منها

اختلف العلماء في الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، واستنباط الأحكام الشرعية منها على النحو التالي :

أ – ذهب الإمام أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعي – فيما نقله عنه البويطي – وبعض أتباعه إلى أن القراءة الشاذة حجة ، تؤخذ منها بعض الأحكام الفقهية ، كما تؤخذ من القراءات المتواترة ، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه [1] .

ب – وذهب الإمام الشافعي – فيما نقله عنه أكثر أصحابه – إلى عدم حجيتها ، وهو رأي الإمام مالك ، ورواية عن الإمام أحمد ، واختاره كثير من العلماء ، كابن الحاجب وغيره [2] .

وقد احتج أصحاب هذين المذهبين بأدلة كثيرة ، وعليها مناقشات عدة نلخصها فيما يلي :

أدلة أصحاب المذهب الأول :

أولاً : أن القراءة الشاذة بمنزلة خبر الآحاد في السنة ، وخبر الآحاد حجة عند جمهور العلماء ، وإن اختلفوا في نوع هذه الحجية : أهي قطعية أم ظنية ؟ . فالقراءة الشاذة تنزل منزلة خبر الآحاد .

وقالوا : فابن مسعود وأبيّ – مثلا – صادقان عندما يخبراننا بأنهما

(١) انظر جمع الجوامع وحاشية البناني (١/٢٣١) ، شرح الكوكب المنير (٢/١٣٨) .
(٢) انظر : الإحكام للآمدي (١/١٦٠) ، فواتح الرحموت (٢/١٦) ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٥ .

سمعا النبي ﷺ يقرأ ﴿ .. فصيام ثلاثة أيام ﴾[1] ..

ثانياً : أن القراءة الشاذة قد تبين المراد من القراءة المتواترة :

والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

١ - قوله تعالى : ﴿ .. وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس .. ﴾[2] .

قرأ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : « وله أخ أو أخت من أمه »[3] .

٢ - قال الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[4]

قرأ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : ﴿ ... فاقطعوا أيمانهما ﴾[5] .

فهذه القراءة بينت أن القطع إنما يكون لليد اليمنى .

٣ - قال الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ﴾[6] .

قرأ عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : ﴿ فامضوا ﴾ بدلا من قوله تعالى : ﴿ فاسعوا ﴾[7] فقد بينت هذه القراءة أن المراد من السعي : المضي والذهاب إليها ، وليس مراداً من السعي : الإسراع في المشي ؛ لأنه منهي عنه .

---

(١) انظر : الإتقان للسيوطي (١/٨٢) ، فتح القدير (٢/٧٢) . والآية رقم (٨٩) المائدة .
(٢) سورة النساء : ١٢ .
(٣) انظر تفسير القرطبي (٥ / ٧٨) .
(٤) سورة المائدة : ٣٨ .
(٥) أخرجها عنه الطبري في تفسيره (١٠/٢٩٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٢٧٠)
(٦) سورة الجمعة : ٩
(٧) انظر : المحتسب (٢/٣٢٢) .

فقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة ، ولا تأتوها وأنتم تسعون ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » [1] .

أدلة المذهب الثاني :

أما أصحاب المذهب الثاني : فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه : بأن الرسول ﷺ قد كلف بتبليغ القرآن لطائفة تقوم الحجة بقولهم ، والناقل للقراءة الشاذة : إن نقلها على أنها قرآن ، فهو باطل ، لأنها ليست قرآنا ، وإن لم ينقلها على أنها قرآن ، فهي مترددة بين أمرين :

إما أن تكون خبرا عن الرسول ﷺ ، وإما أن تكون رأيا ومذهبا له ، ومع وجود هذا التردد والاحتمال لا يصح الاحتجاج بها(٢) .

وقد ناقش العلماء دليل المذهب الثاني : بأن الاحتمال المذكور متردد بين أمرين فقط ، هما : كونه قرآناً ، أو خبراً ... وعلى كل منهما هو حجة ، فإذا انتفى كونه قرآناً ، ثبت كونه خبراً ، وهو مقبول .

قال ابن مفلح : « والشاذ حجة في ظاهر مذهب أحمد ، وذكره ابن عبد البر إجماعاً .

وعن أحمد « لا » وهو جديد قولي الشافعي .

لنا : أنه قرآن أو خبر .

---

(١) حديث صحيح : أخرجه البخاري ومسلم وأحمد من حديث أبي قتادة . صحيح الجامع الصغير (١/١١٢) .

(٢) انظر : الإحكام للآمدي (١/٢٢٩ ، ٢٣٠) ، بيان المختصر (١/٤٧٢) .

قولهم : يجوز كونه مذهبه .

ردّ بالمنع ، ثم هو خلاف الظاهر .

قولهم : خبر خطأ ؛ لأنه نقله قرآناً ، فلا يعمل به .

ردّ : بمنع كونه خطأ ، والصحابي عدل جازم به ، ولم يصرح بكونه قرآنا ، فجاز كونه تفسيرا ، فاعتقده قرآنا ، أو اعتقد إضافته في القراءة ، ثم لو صرح ، فعدم شرط القراءة لا يمنع صحة سماعه ، فنقول : هو مسموع من الشارع ، وكل قوله حجة ، وهذا واضح » [1] .

وقال أبو عبيد في فضائل القرآن :

« المقصد من القراءة الشاذة : تفسير القراءة المشهورة ، وتبيين معانيها ... ثم أورد أمثلة لذلك ثم قال :

فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن ، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن ، فكيف إذا روى عن الصحابة ، ثم صار في نفس القراءة ، فهو أكثر من التفسير وأقوى ، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف : معرفة صحة التأويل » [2] .

وبذلك يترجح لدينا المذهب الأول ، وهو : صحة الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، واستنباط الأحكام منها ، خاصة في الأحكام المختلف فيها ، أو الألفاظ ظاهرة الدلالة ، وليست قطعية .

---

(١) أصول الفقه لابن مفلح (١/٣١٥ ، ٣١٦) .

(٢) انظر : الإتقان (١/٢٢٧ ، ٢٢٨) .

كيف تعرف القراءات الشاذة

الذي لا شك فيه أن المتخصصين في القراءات والدارسين لها يستطيعون أن يفرقوا بين القراءات المتواترة ، والقراءات الشاذة .

ولكن كيف يعرف غير المتخصص القراءة الشاذة من المتواترة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقول :

لمعرفة القراءات الشاذة طريقان :

أحدهما : الرجوع إلى أهل الاختصاص في هذا الفن ، والله تبارك وتعالى أرشدنا إلى سؤال أهل العلم وأهل الذكر في الأمور التي تعرض لنا ولا نعرف حكمها ، قال تعالى : ﴿ . . . فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] .

والعلماء المتخصصون في هذا الفن – والحمد لله – كثيرون ، ولا يخلو منهم عصر من العصور .

ثانيهما : أن العلماء ألفوا كتباً لا حصر لها في القراءات المتواترة ، وحصروها حصراً دقيقاً ، منها المنثور ، ومنها المنظوم ، وبجانب ذلك أفرد بعض العلماء القراءات الشاذة بمؤلفات خاصة ، حتى يتبين المسلم القراءة المتواترة من غيرها . ومن الكتب المؤلفة في القراءات الشاذة :

١ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح

---

(١) سورة النحل : ٤٣ . والأنبياء : ٧ .

عثمان بن جنى ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ[١] .

٢ – المختصر في شواذ القراءات للحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

٣ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي .

٤ – القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، لشيخنا الشيخ عبد الفتاح القاضي ، المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ .

---

(١) طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ، بتحقيق على النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي .

الأئمة العشرة ورواتهم [١]

١ - نافع المدني [٢] :

هو أبو رويم ، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي ، أصله من « أصفهان » وهو مولى « جعونة بن شعوب الليثي » .

كان حسن الخلقة ، وسيم الوجه ، وفيه دعابة ، أحد أئمة القراءة في عصره .

تلقى القراءة على سبعين من التابعين ، ومنهم : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وعبد الرحمن بن هرمز ، وشيبة بن نصاح القاضي ، ومسلم بن جندب الهذلي .

وقد تلقى هؤلاء القراءة على أبي هريرة ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، وهؤلاء أخذوا عن « أبي بن كعب » عن رسول الله ﷺ .

توفى (نافع) بالمدينة المنورة سنة تسع وستين ومائة .

---

(١) هذه التراجم منقولة من كتابنا : القراءات أحكامها ومصدرها . ط رابطة العالم الإسلامي .

(٢) راجع في ترجمته : النشر لابن الجزري (١ / ١١٢) معرفة القراء الكبار للذهبي (١ / ٩٠-٩٢) الأعلام للزركلي (٨ / ٣١٧-٣١٨) .

وترتيب هؤلاء الأئمة على هذا النسق إنما هو اتباع لبعض علماء القراءات كالإمام الشاطبي .
ولعل هذا الترتيب إنما كان على حسب البلاد التي كانوا فيها فبدءوا بنافع لأنه كان ارئ المدينة وهي العاصمة ، ثم مكة وهكذا ، والله أعلم .

تلاميذه :

لقد أخذ القراءة عن نافع خلق كثيرون ، منهم الإمام مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن وردان ، وسليمان ابن جماز .

وأشهر الرواة عنه اثنان :

١ - قالون ٢ - ورش .

قالــــون :

هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد ، و (قالون) لقب له ، لقَّبه به (نافع) لجودة قراءته ، كان قارئ المدينة . قال أبو محمد البغدادي : كان (قالون) أصم شديد الصمم ، لا يسمع البوق ، فإذا قرئ عليه القرآن سمعه .

توفي بالمدينة المنورة سنة عشرين ومائتين في عهد الخليفة المأمون [١] .

ورش :

هو عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري ، ويكنى أبا سعيد ، و(ورش) لقب له لُقِّب به لشدة بياضه

كان يجيد القراءة ، حسن الصوت، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه،لاينازعه فيها منازع .

---

(١) النجوم الزاهرة (٢ / ٢٣٥) الأعلام للزركلي (٥ / ٢٩٧) .

توفي سنة سبع وتسعين ومائة عن سبع وثمانين سنة[1] .

٢ – ابن كثير المكي[2] :

هو عبد الله بن كثير بن عمر بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز المكي ، ولد بمكة سنة خمس وأربعين ، وتلقى القراءة عن أبي السائب ، عبد الله بن السائب المخزومي ، ومجاهد بن جبر المكي ، و درباس مولى ابن عباس ، وقرأ ابن السائب على أبي بن كعب ، وعمر بن الخطاب ، وقرأ مجاهد على ابن السائب ، وعبد الله بن عباس ، وقرأ درباس على ابن عباس ، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب ، وزيد بن ثابت .

وكل من أبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعمر – رضي الله عنهم – قد قرءوا على رسول الله ﷺ .

فقراءة ابن كثير متواترة ، ومتصلة السند برسول الله ﷺ . توفي – رحمه الله تعالى – بمكة سنة عشرين ومائة .

تلاميذه :

لقد أخذ عن ابن كثير خلق كثير ، وأشهر من روى عنه :

١ – البزي .　　　　٢ – قنبل .

---

(١) غاية النهاية (١/٥٠٢) الأعلام (٤/٣٦٦) .

(٢) راجع في ترجمته : النشر في القراءات العشر (١/١٢٠ – ١٢١) معرفة القراء الكبار (١/٧١) .

البزي :

هو : أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة ، واسم أبي بزة « بشار » فارسي الأصل من أهل « همذان » أسلم على يد السائب بن أبي السائب المخزومي .

ولد البزي بمكة سنة سبعين ومائة ، وهو أكبر من روى قراءة ابن كثير ، كان إماماً في القراءة ، محققاً ، ضابطاً ، متقناً ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة ، وكان مؤذن المسجد الحرام .

توفي سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة [١] .

قنبل :

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي بالولاء ، ولقب بقنبل لأنه كان من قوم يقال لهم القنابلة ، كان إماماً في القراءة انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من جميع الأقطار .

توفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة [٢] .

٣ – أبو عمرو البصري [٣] :

هو : زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني ، التميمي ، البصري

---

(١) غاية النهاية (١/١١٩) الأعلام (١/١٩٣) .

(٢) النشر (١ / ١٢٠) ، الأعلام (٧ / ٦٢) .

(٣) راجع في ترجمته : معرفة القراء الكبار (١/٨٣) النشر (١/١٣٤) غاية النهاية (١/٤٤٣) الأعلام (٣/٧٢) .

وقيل : اسمه (يحيى) كان إمام البصرة ومقرئها .

قال الإمام الجزري :

« كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقرآن والعربية ، مع الصدق والثقة والأمانة ، والدين » .

ولد بمكة سنة سبعين ، ونشأ بالبصرة ، ثم توجه مع أبيه إلى مكة والمدينة ، فقرأ على أبي جعفر ، وشيبة بن نصاح ، ونافع بن أبي نعيم ، وعبد الله بن كثير ، وعاصم بن أبي النجود ، وأبي العالية ، وقد قرأ أبو العالية ، على عمر بن الخطاب ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وجميعهم قرأوا على رسول الله ﷺ .

توفي – رحمه الله تعالى – بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة .

تلاميذه :

تلقى القراءة عن أبي عمرو عدد كثير ، من أشهرهم : يحي بن المبارك ابن المغيرة اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ هـ وعنه أخذ كل من :

١ – الدوري . ٢ – السوسي .

الدوري :

هو : حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي ، الدوري الأزدي ، النحوي ، البغدادي ، والدوري : نسبة إلى « الدور » موضع ببغداد .

كان إمام القراءة في عصره ، وشيخ الإقراء في وقته ، ثقة ضابطاً ، انتفع

الناس بعلمه في سائر الآفاق ، حتى توفي سنة ست وأربعين ومائتين [١] .

السوسي :

هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن الجارود ، السوسي [٢] وكنيته أبو شعيب ، كان مقرئاً ضابطاً ، محرراً ، ثقة .

توفي بالرِّقة سنة إحدى وستين ومائتين ، وقد قارب التسعين [٣] .

٤ – عبد الله بن عامر الشامي [٤] :

هو : عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، المكنى بأبي عمرو ، من التابعين .

ولد سنة ثمان من الهجرة ، وكان إمام أهل الشام ، قال عنه ابن الجزري :

« كان ابن عامر إماماً كبيراً ، وتابعياً جليلاً ، وعالماً شهيراً ، أمَّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام « عمر بن عبد العزيز » – رضي الله عنه – فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين .

وجمع له بين الإمامة والقضاء ، ومشيخة الإقراء بدمشق ، فأجمع الناس على قراءته وعلى تلقيها بالقبول ، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين .

---

(١) النشر (١/١٣٤) ، الأعلام (٢ / ٢٩١) .
(٢) نسبة إلى « سوس » مدينة بالأهواز .
(٣) النشر (١ / ١٣٤) ، الأعلام (٣ / ٢٧٦) .
(٤) راجع في ترجمته : معرفة القراء الكبار (١/٦٧) النشر (١ / ١٤٤) الأعلام (٤ / ٢٢٨)

تلقى القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب ، وعبد الله بن عمر بن المغيرة المخزومي ، وأبي الدرداء ، عن عثمان بن عفان ، عن رسول الله ﷺ .

توفي – رحمه الله تعالى – بدمشق سنة ثماني عشرة ومائة .

تلاميذه :

وأشهر من روى قراءة ابن عامر :

١ – هشــام . ٢ – ابن ذكوان .

هشـــام :

هو : هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي ، وكنيته أبو الوليد .

ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة ، وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم ، ومقرئهم ، ومحدثهم ، ومفتيهم ، مع الثقة والضبط والعدالة .

توفي آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين [١] .

ابن ذكوان :

هو : عبد الله بن أحمد بن بشر – ويقال : بشير بن ذكوان بن عمر ، القرشي ، الدمشقي ، يكنى أبا عمرو .

كان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموي ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد « أيوب بن تميم » .

---

(١) معرفة القراء الكبار جـ١ ص ١٦٠ط القاهرة ، النشر (١/١٤٢) .

توفي – رحمه الله تعالى – بدمشق سنة اثنتين وأربعين ومائتين [١] .

٥ – عاصم الكوفي [٢] :

هو : عاصم بن أبي النجود – بفتح النون وضم الجيم – وقيل اسم أبيه عبد الله ، وكنيته أبو النجود ، ويكنى أبا بكر ، وهو من التابعين .

قال ابن الجزري : « كان عاصم هو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي ، ورحل إليه الناس للقراءة من شتى الآفاق ، جمع بين الفصاحة والتجويد والإتقان والتحرير ، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن .

تلقى القراءة عن أبي عبد الرحمن بن عبد الله السلمي ، وزر بن حبيش الأسدي ، وأبي عمر سعد بن إلياس الشيباني ، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود ، وقرأ كل من أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب .

كما قرأ أبو عبد الرحمن السلمي على أبي بن كعب وزيد بن ثابت – رضي الله عنهم جمعياً – .

وجميعهم تلقوا القراءة من رسول الله ﷺ .

توفي عاصم – رحمه الله تعالى – بالكوفة سنة سبع وعشرين ومائة .

---

(١) غاية النهاية (١ / ٤٠٤) الاعلام (٤ / ١٨٨) .

(٢) راجع في ترجمته : معرفة القراء الكبار (١ / ٧٣) النشر لابن الجزري (١ / ١٥٥) . الاعلام (٤ / ١٢) .

تلاميذه :

وأشهر الرواة عن عاصم :

١ – شعبة .	٢ – حفص .

شعبة :

هو شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي ، وكنيته أبو بكر ، ولد سنة خمس وتسعين من الهجرة ، كان إماماً علماً كبيراً ، عالماً عاملاً ، حجة من كبار أئمة السنة ، عرض القرآن على عاصم أكثر من مرة ، وعلى عطاء بن السائب .

توفي – رحمه الله تعالى – في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة [١] .

حفص :

هو حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأسدي الكوفي ، ولد سنة تسعين من الهجرة ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم ، تردد بين بغداد ومكة وهو يقريء الناس القرآن الكريم .

قال عند الذهبي : هو في القراءة ثقة ثبت ضابط

توفي سنة ثمانين ومائة هجرية على الصحيح [٢] .

---

(١) انظر : النشر (١ / ١٥٦) الأعلام (٢٤٢) .
(٢) النشر (١ / ١٥٦) غاية النهاية (١ / ٢٥٤) الأعلام (٢ / ٢٩١) .

٦ - حمزة الكوفي [1] :

هو : حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي ، أحد الأئمة السبعة ، وإمام الناس في القراءة بالكوفة بعد «عاصم» وكان ثمة حجة ، قيماً بكتاب الله تعالى ، مجوداً ، عارفاً بالفرائض ، حافظاً للحديث ، عابداً خاشعاً ، قانتاً لله تعالى .

ولد سنة ثمانين من الهجرة ، وأدرك بعض الصحابة فهو من التابعين ، تلقى القراءة على أبي حمزة حمران بن أعين ، وأبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي يعلى ، وأبي محمد طلحة بن مصرف اليامي ، وأبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر ابن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب .

فقراءة حمزة ينتهي سندها إلى علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ .

توفي حمزة - رحمه الله تعالى - سنة ست وخمسين ومائة بحلوان مدينة في آخر سواد العراق .

تلاميذه :

وأشهر من روى قراءة حمزة :

١ - خلف . ٢ - خلاد .

---

(١) راجع في ترجمته : معرفة القراء الكبار للذهبي (١ / ٩٣) النشر في القراءات العشر (١٦٦/١) الأعلام (٣٠٨/٢) .

خلف :

هو خلف بن هشام بن ثعلب الأسدي البغدادي ، وكنيته أبو محمد ، ولد سنة خمسين ومائة ، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين .

قال عنه الدارقطني : كان عابداً فاضلاً .

كما كان ثقة زاهداً عالماً ، أخذ القراءة عرضاً عن سليم بن عيسى وعبد الرحمن بن حماد عن حمزة ، وعن أبي زيد مسعد بن أوس الأنصاري .

وقد اختار لنفسه قراءة انفرد بها ، فيعد من الأئمة العشرة ، كما سيأتي ذلك .

توفي في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد [1] .

خلاد :

هو خلاد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي ، وكنيته أبو عيسى ، ولد سنة تسع عشرة – وقيل سنة ثلاثين ومائة – وأخذ القراءة عرضاً عن سليم بن عيسى عن حمزة ، وكان من أضبط أصحابه وأجلهم ، كما كان ثقة عارفاً محققاً ، مجوداً ، ضابطاً متقناً ، أخذ عنه القراءة أحمد بن يزيد الحلواني ، وإبراهيم بن علي القصار ، وعلي بن الحسين الطبري وغيرهم .

---

(١) غاية النهاية (١ / ٢٧٣) تاريخ بغداد (٨ / ٣٢٢) الأعلام (٢ / ٣٦٠) .

توفي سنة عشرين ومائتين [١] .

٧ - الكسائي الكوفي [٢] :

هو : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان النحوي المكنى بأبي الحسن ولقب بالكسائي لأنه أحرم في كساء .

قال عنه أبو بكر بن الأنباري : اجتمعت في الكسائي أمور : كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب ، وأوحد الناس في القرآن ، فكانوا يكثرون عنده فيجمعهم ، ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره ، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ .

وقال بعض العلماء : كان الكسائي إذا قرأ القرآن أو تكلم ، كان ملكاً ينطق على فيه .

تلقى القراءة على خلق كثير منهم حمزة بن حبيب الزيات الذي تقدمت ترجمته ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعاصم بن أبي النَّجُود ، وأبي بكر بن عياش ، أحد تلاميذ الإمام عاصم ، وإسماعيل ابن جعفر عن شيبة بن نصاح شيخ الإمام نافع المدني ، وكلهم متصلوا السند برسول الله ﷺ .

توفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة .

---

(١) النشر لابن الجزري (١ / ١٦٥) الاعلام (٢ / ٢٥٦) .

(٢) راجع في ترجمته : معرفة القراءة الكبار (١ / ١٠٠) النشر لابن الجزري (١ / ١٧٢) الأعلام (٥ / ٩٤) .

تلاميذه :

أشهر من روى عنه اثنان :

١ – الليث . ٢ – حفص الدوري .

الليـــث :

هو الليث بن خالد المروزي البغدادي ، وكنيته أبو الحارث ، وهو من أجَلّ أصحاب الكسائي ، كان ثقة حاذقاً ، ضابطاً للقراءة محققاً لها توفي سنة أربعين ومائتين [١] .

حفص الدوري :

وأما حفص الدوري فقد تقدم الكلام عليه في ترجمة أبي عمرو بن العلاء ، لأنه روى عنه وعن الكسائي .

٨ – أبو جعفر المدني [٢] :

هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني ، وكنيته أبو جعفر ، أحد القُرَّاء العشرة ، ومن التابعين ، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة ، وقرأ هؤلاد الثلاثة على أُبي بن كعب ، وقرأ أبو هريرة وابن عباس على يزيد بن ثابت أيضاً ، وكلهم قرأوا على رسول الله ﷺ .

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي (١ / ١٧٣) تاريخ القراء العشرة ورواتهم للشيخ القاضي ص ٣٦ .

(٢) راجع في ترجمته معرفة القراء الكبار (١ /٥٩–٦٠) النشر (١ /١٨٧) الأعلام (٩ /٢٤١) .

توفي – رحمه الله تعالى – سنة ثلاثين ومائة على الأصح .

تلاميذه :

وأشهر من روى عن أبي جعفر :

١ – عيسى بن وردان . ٢ – سليمان بن جماز .

عيسى بن وردان :

هو عيسى بن وردان المدني ، وكنيته أبو الحارث ، من قدماء أصحاب نافع ، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر ، عرض القرآن على أبي جعفر وشيبة ، ثم عرض على نافع .

قال الداني : هو من جلة أصحاب نافع وقدمائهم وقد شاركه في الإسناد وهو إمام مقرئ حاذق وراو محقق ضابط .

وعرض عليه القرآن إسماعيل بن جعفر وقالون ، ومحمد بن عمر ، توفي في حدود الستين ومائة [1] .

ابن جمّاز :

هو سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز – بالجيم والزاي مع تشديد الميم – الزهري المدني وكنيته أبو الربيع .

---

(١) معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٩٢) النشر لابن الجزري (١/ ١٧٩) تاريخ القراء العشرة ورواتهم ص ٣٨-٣٩ .

روى القراءة عرضاً على أبي جعفر وشيبة ، ثم عرض على نافع ، وقرأ بحرف أبي جعفر ونافع ، ثم عرض عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران . وهو مقرئ جليل ، ضابط نبيل ، مقصود في قراءة نافع وأبي جعفر . توفي بعد سنة سبعين ومائة (١) .

٩ - يعقوب البصري (٢) :

هو يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري ، وكنيته أبو محمد ، أحد الأئمة العشرة ، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً ، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء ، قال أبو حاتم السجستاني : هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات وعلله ومذاهبه ، ومذاهب النحو ، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء .

أخذ القراءة على أبي المنذر سلام بن سليمان المزني ، وشهاب بن شرنقة وأبي يحي مهد بن ميمون ، وأبي الأشهب جعفر بن حبان العطار .

وقراءة هؤلاء يتصل سندها بأبي موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ .

توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين .

---

(١) النشر (١/١٧٩) تاريخ القراء العشرة ورواتهم ص ٣٩ .

(٢) انظر في ترجمته : النشر (١/١٨٦) معرفة القراء الكبار (١/١٣٠) الاعلام (٩/٢٥٥) .

تلاميذه :

وأشهر تلاميذ يعقوب :

١ - رويس .　　　٢ - روح .

رويس :

هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري ، وكنيته أبو عبد الله ، وهو من أفضل أصحاب يعقوب ، وهو مقرئ حاذق وإمام في القراءة ماهر مشهور بالضبط والإتقان .

توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين (١) .

روح :

هو روح بن عبد المؤمن الهذلي البصري النحوي ، وكنيته أبو الحسن ، كان أجَلّ أصحاب يعقوب وأوثقهم .

توفي سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين (٢) .

١٠ - خلف العاشر (٣) :

الإمام العاشر : خلف بن هشام البزار البغدادي ، الذي تقدمت ترجمته باعتباره راوياً عن حمزة ، وقد اختار لنفسه قراءة اشتهر بها واشهر رواته :

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ١٧٧) النشر (١/ ١٨٦) .
(٢) معرفة القراء الكبار (١/ ١٧٥) النشر (١/ ١٨٧) .
(٣) انظر في ترجمته : النشر (١/ ١٩١) تاريخ القراء العشرة ص ٣١ .

١ – إسحاق .

٢ – إدريس .

إسحــاق :

هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي ثم البغدادي الوراق ، وكنيته أبو يعقوب ، وهو راوي خلفاً في اختياره . قرأ على خلف اختياره وقام به بعده .

وقرأ أيضاً على الوليد بن مسلم ، وكان إسحاق قيماً بالقراءة ثقة فيها . ضابطاً لها وإن كان لا يعرف من القراءات إلا اختيار خلف .

وقرأ عليه ابنه محمد بن إسحاق ، ومحمد بن عبد الله بن أبي عمر النقاش ، والحسن بن عثمان البرصاطي ، وعلي بن موسى الثقفي ، وابن شنبوذ .

توفي سنة ست وثمانين ومائتين (١) .

إدريس :

هو إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي ، وكنيته أبو الحسن ، قرأ على خلف البزار روايته واختياره ، وعلى محمد بن حبيب الشموني ، وهو إمام متقن ثقة ، سئل عنه الدارقطني فقال : هو ثقة وفوق الثقة بدرجة .

---

(١) النشر لابن الجزري (١ / ١٩١) تاريخ القراء العشرة ص ٤٥ .

روى عنه القراءة أحمد بن مجاهد ، ومحمد بن أحمد بن شنبوذ ، وموسى بن عبد الله الخاقاني ، ومحمد بن إسحاق البخاري ، وأحمد بن بويان ، وأبو بكر النقاش ، والحسن بن سعيد المطوعي ، ومحمد بن عبد الله الرازي .

توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين عن ثلاث وتسعين سنة (١) .

من خلال ما سبق بيانه في ترجمة هؤلاء الأئمة ورواتهم يتبين أن قراءة الأئمة العشرة ورواتهم صحيحة ، ومتصلة السند برسول الله ﷺ .

*****

(١) النشر (١/ ١٩١) تاريخ القراء العشرة ص ٤٥ .

رواة القراءات الشاذة

القراءات الشاذة كثيرة جداً ، روى بعض منها في كتب التفسير وكتب النحو ، وبعضها ألف فيه كتب خاصة .

ورواة القراءات الشاذة – بصفة عامة – ينقسمون إلى قسمين :

القسم الأول : رواة القراءات الأربعة التي بعد العشرة ، وجمعها بعض العلماء في كتب خاصة ، مثل : الإمام أحمد بن محمد الدمياطي المتوفي سنة ١١١٧هـ حيث ألف كتاباً بعنوان « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر » [١] .

والأئمة الأربعة هم :

١ – الحسن البصري ، مولى الأنصار ، أحد كبار التابعين ، المشهورين بالزهد والورع ، المتوفى سنة ١١٠ هـ .

٢ – محمد بن عبد الرحمن ، المعروف بابن محيصن ، كان شيخاً لابي عمرو بن العلاء ، أحد الأئمة السبعة . توفى سنة ١٢٣ هـ .

٣ – يحيى بن المبارك اليزيدي النحوي البغدادي ، أخذ القراءة عن ابن عمرو ، وحمزة ، وكان شيخاً للدوري والسوسي ، توفي سنة ٢٠٢هـ

٤ – سليمان بن مهران الأسدي بالولاء ، المعروف بالأعمش ، تابعي ، توفي سنة ١٤٨ هـ[٢] .

---

(١) طبع بمكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، وعالم الكتب بتحقيق الدكتور شعبان إسماعيل

(٢) انظر : إتحاف فضلاء البشر (١/٧) .

القســم الثاني :

رواة القراءات الشاذة بصفة عامة :

وهؤلاء كثيرون ، بعضهم من الصحابة ، وبعضهم من التابعين ، رضي الله عنهم جميعاً .

نذكر منهم على سبيل المثال :

من الصحابة :

١ – عبد الله بن مسعود المكي ، الصحابي الجليل المتوفي سنة ٣٢ هـ .

٢ – مسروق بن الأجدع بن مالك الكوفي ، الصحابي الجليل المتوفي سنة ٦٢هـ .

٣ – عبد الله بن الزبير بن العوام ، القرشي الأسدي ، المتوفي سنة ٧٣هـ

٤ – عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى الأشعري ، المتوفي سنة ٤٤هـ .

٥ – عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، المتوفي سنة ٦٨ هـ .

ومن التابعين :

١ – نصر بن عاصم الليثي ، البصري ، النحوي المتوفي سنة ٩٩ هـ .

٢ – مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، أحد أئمة التفسير ، المتوفي سنة ١٠٣ هـ .

٣ – الضحاك بن مزاحم ، أبو القاسم ، المتوفي سنة ١٠٥ هـ .

٤ – محمد بن سيرين ، أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، المتوفى سنة ١١٠ هـ .

٥ – قتادة بن دعامة ، أبو الخطاب السدوسي ، البصري المتوفي سنة ١١٧ هـ[١] .

---

(١) انظر : طبقات القراء لابن الجزري (١/٤ وما بعدها) ، والمحتسب لابن جني (١/١٠٤)

شبهات حول القراءات
والرد عليها

الذي لا شك فيه أن الكيد للإسلام والنيل منه ومن مبادئه ومصادره ، ليس جديداً ، بل هو قديم قدم الرسالة المحمدية ، فمنذ بدأ الوحي ينزل على رسول الله ﷺ والمشركون ومن على شاكلتهم يحاربون هذه الرسالة بالوسائل المختلفة ، مع علمهم بصدق الرسول ﷺ ، وبراءته من كل ما ينسبونه إليه من اتهامات كاذبة ، كما أقروا بالعجز عن معارضة القرآن ولو بأقل شيء منه .

يقول الله تعالى : ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (١) .

والكره والعداء للإسلام لم ينته ، بل هو مستمر ، وإن اختلفت أشكاله وأعصاره ، وهو ما أشار إليه الحق تبارك وتعالى في قوله : ﴿ .... وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ . ﴾ (٢) .

وقد أثيرت حول القراءات بعض الشبهات من بعض المستشرقين ومن سار على نهجهم ممن ينتسبون إلى الإسلام ، بقصد تشكيك المسلمين في مصدر شريعتهم الأول الذي تكفل الله تعالى بحفظه من أي تحريف أو تبديل .

---

(١) سورة الأنعام : ٣٣ .

(٢) سورة البقرة : ٢١٧ .

الشبهة الأولى : تدور حول مصدر القراءات :

فقد ادّعى بعض المستشرقين أن السبب في اختلاف القراءات هو اختلاف اللهجات العربية ، وأن كل قبيلة كانت تقرأ حسب لهجتها ، وكيفما تيسر لها ، دون قيد أو ضابط ، ولم يتلقوا هذه القراءات من رسول الله ﷺ ، ويدعمون شبهتهم هذه بموافقة القراءات لسائر اللهجات العربية ، كما بينا ذلك فيما مضى عند الحديث على أن القراءات شملت سائر اللهجات العربية ، ولم تكن مقصورة على لهجة قريش فقط .

والغريب والعجيب أن يغتر بهذا الزيف بعض المسلمين ، ويؤيدونه ، وينشرونه بين طلبة العلم ، أمثال الدكتور طه حسين ؛ حيث يقول في كتابه « الأدب الجاهلي » :

« .... والحق أنه ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير ، وليس منكرها كافراً ، ولا فاسقاً ، ولا مغتمزاً في دينه ، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها . . » (١) .

وقد قيض الله تعالى من يرد على هذه الافتراءات ، ومن العلماء الذين فنّدوا هذه الشبهة وأمثالها :

١ – الدكتور عبد الوهاب حمودة في كتابه « القراءات واللهجات »

٢ – تاريخ القرآن للشيخ محمد طاهر الكردي .

---

(١) في الأدب الجاهلي ص ٩٥ ط دار المعارف الطبعة التاسعة .

٣ – **القراءات في نظر المستشرقين والملحدين لشيخنا الشيخ عبد الفتاح القاضي .**

٤ – جولد تسيهر والقراءات للدكتور عبد الرحمن السيد ، وغيرهم كثير والحمد لله .

وأقتصر في ردي هنا على هؤلاء من ناحيتين :

الناحية الأولى :

الأدلة الكثيرة ، المتنوعة الأساليب من القرآن والسنة ، والتي تدل دلالة قاطعة على نزول هذه القراءات على رسول الله ﷺ ، عن طريق الوحي ، وأنه ﷺ لم يكن في وسعه أن يغير حرفاً مكان حرف ، أو كلمة مكان كلمة ، بأي حال من الأحوال ، وأنه ﷺ لو فعل ذلك لعاجله الله تعالى بالعقوبة والعذاب الشديد الذي قد يصل إلى القتل أو الموت .

وإذا كان ذلك لا يصح بالنسبة للنبي ﷺ ، فكيف يصح ذلك من سائر الناس ، وهل إذا غيّرت بعض القبائل كلمة بأخرى ، أو حرفاً بحرف آخر ، هل يكون هذا من كلام الله تعالى ؟! .

ومن أمثلة الآيات والأحاديث الدالة على نزول هذه القراءات كلها من عند الله تعالى :

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ

نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس : ١٥ – ١٦]

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ . . . ﴾ [النجم : ٣ – ٥] .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴾ [الحاقة : ٤٤ – ٤٦] .

والآيات في هذا المعنى كثيرة ، وهي تدل دلالة واضحة على أن القرآن من عند الله عز وجل ، والقراءات أبعاض القرآن وأجزاؤه ؛ فهي من عند الله تعالى .

وأما الأحاديث التي تدل صراحة على نزول القراءات بصفة خاصة فكثيرة أيضاً :

منها : الحديث الصحيح الذي تقدم إيراده في طلب التخفيف من الله تعالى على هذه الأمة في تلاوة القرآن الكريم ، وأن الله تعالى قد استجاب لرسوله ﷺ ، وأنزل القرآن على سبعة أحرف ، تضمنت هذه القراءات .

ومن الأحاديث الواضحة والصريحة في هذا المقام : ما رواه البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا

هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يُقرنيها رسول الله ﷺ ، فكدت أساوره في الصلاة ، [أي : أقاتله أو آخذ برأسه] . فانتظرته حتى سلّم ، ثم لَبّبْتُه بردائه . [لّبب الرجل الرجل : إذا جعل في عنقه ثوبا أو غيره وجرّه به] . فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها ، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : يارسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرنيها ، وأنت أقرأتني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : « أرسله ياعمر ، اقرأ ياهشام » فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها . قال رسول الله ﷺ : « هكذا أنزلت » .

ثم قال رسول الله ﷺ : « اقرأ ياعمر » فقرأت القراءة التي أقرأني ؛ فقال رسول الله ﷺ : « كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه » .

وأحاديث نزول القراءات كثيرة بلغت حد التواتر كما يقول العلماء .

فإن نازع هؤلاء في هذه الآيات والأحاديث ، انتقل النزاع معهم إلى قضية أخرى ، هي : قضية الإيمان والكفر .

الناحية الثانية : التي نرّد بها على هؤلاء : أن اختلاف القراءات لا يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية فقط ، فاختلاف اللهجات يمثل نوعاً من أنواع الاختلاف ، وأكثر ذلك متحقق في أصول القراءات : من

الإظهار والإدغام ، والتحقيق والتسهيل ، وصلة بعض الحروف أو إسكانها أو اختلاسها ، والفتح والإمالة وما أشبه ذلك كالترقيق والتفخيم .

ومع ذلك فليس كل ما صح لغة أوْ لهجة صح قراءة ، بل لابد من ورود ذلك بالسند الصحيح عن رسول الله ﷺ ، ولذلك نجد أن بعض القراء يكون مذهبه إمالة الكلمات التي رسمت في المصحف بالياء ، سواء أكان أصلها الياء أو لا . . مثل الإمام حمزة ، لكنه يستثنى من ذلك بعض الألفاظ فلا يميلها ؛ لعدم ورودها رواية مثل قوله تعالى في سورة الضحى : ﴿ والليل إذا سجى ﴾ فيميل ﴿ والضحى ﴾ ولا يميل ﴿ سجى ﴾ مع أن رسم كل منهما واحد .

والراوي حفص بن سليمان أحد الرواة عن الإمام عاصم لا يميل في القرآن كله إلا كلمة واحدة هي قوله تعالى في سورة هود : ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا . ﴾ (هود : ٤١) .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، فما من قاعدة إلا ويلحقها الاستثناء ، لا لشيء ، إلا لعدم صحة النقل في المستثني .

وأذكر هنا مثالاً للكلمات التي جاءت في قسم الفرش ولم تطرّد فيه القاعدة بصورة لافتة للنظر ، وتعتبر أصدق شاهد على أن القراءة سنة متبعة ، ولا مجال فيها للقياس أو الاجتهاد ، أو الرجوع إلى اللهجات العربية .

لفظ « إبراهيم » عليه السلام جاء في القرآن الكريم في تسعة وستين

موضعاً : منها خمسة عشر في سورة البقرة ، وسبعة في آل عمران ، وأربعة في النساء ، ومثلها في الأنعام ، وثلاثة في التوبة ، وأربعة في هود ، واثنان في يوسف ، وواحد في كل من إبراهيم والحجر ، واثنان في النحل ، وثلاثة في مريم ، وأربعة في الأنبياء ، وفي الحج ثلاثة ، وفي الشعراء واحد ، واثنان في العنكبوت ، وواحد في الأحزاب ، وثلاثة في الصافات ، وفي ص واحد ، وكذلك في الشورى ، والزخرف ، والذاريات والنجم والحديد .

وفي الممتحنة موضعان في آية واحدة : الآية (٤) والموضع الأخير في سورة الأعلى : ﴿ صحف إبراهيم وموسى ﴾ فالجميع تسعة وستون .

اختلف القراء في ثلاثة وثلاثين موضعاً منها بين القراءة بالألف ﴿ إبراهام ﴾ والقراءة بالياء ﴿ إبراهيم ﴾ .

فهشام عن ابن عامر يقرأ بالألف في الثلاثة والثلاثين موضعاً .

وابن ذكوان عن ابن عامر – أيضا – عنه وجهان في مواضع البقرة فقط وفي بقية الثلاثة والثلاثين يقرأ بالياء كالجماعة .

ولنتأمل معاً تفصيل المواضع التي وقع فيها الخلاف وهي : خمسة عشر موضعاً في القبرة ، وثلاثة مواضع في سورة النساء

الأخيرة منها [١٢٥ ، ١٦٣] .

والموضع الأخير من سورة الأنعام [١٦١] .

والموضعان الأخيران من سورة التوبة [١١٤] .

والموضع الوحيد الذي في سورة إبراهيم عليه السلام .

والموضعان اللذان في النحل .

والثلاثة التي في مريم .

والموضع الأخير من سورة العنكبوت [٣١] .

والموضع الوحيد الذي في كل من سورة الشورى ، والذاريات ، والنجم والحديد ، والأول من الممتحنة . .

مع أن اللفظين الواردين في سورة الممتحنة في آية واحدة وهي قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الممتحنة ٤

فالموضع الأول من الآية هو الذي فيه الخلاف بين القراءة بالألف أو الياء.

والموضع الثاني يقرأ بالياء للجميع بدون خلاف .

وعلماء القراءات يقولون : قراءة الألف لغة أهل الشام ، أو بعض أهل الشام ، وقراءة الياء لغة العامة ، فإذا كانت لغة أهل الشام القراءة بالألف فلماذا لم يقرؤوا بها في جميع القرآن ، واللفظ واحد والمدلول واحد ؟!

اللهم إلا النقل الصحيح الوارد عن رسول الله ﷺ ، وليس اللغة أو اللهجة .

ولذلك يقول الإمام الداني : « أئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ، ولا فشوّ لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها والمصير إليها » [١] .

وأقول : بل نص العلماء على أن القراءة إذا صحت وخالفت بعض قواعد اللغة أو النحو ، وجب تصحيح القاعدة ، وردها إلى القراءة ؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، وما صح عن العرب ، نظماً ونثرا .

(١) انظر : النشر (١ / ١٠ ، ١١) نقلاً عن جامع البيان للداني .

الشبـهة الثـانية : أن اختـلاف القـراءات يرجع إلى طبـيـعـة رسم المصاحف :

فقد ادعى المستشرق المجري اليهودي « جولد تسيهر » (ت ١٣٤٠هـ - ١٩٢١ م) أن اختـلاف القـراءات راجع إلى طبـيـعـة الخط العـربي الذي كتبت به المصاحف العثمانية ، وقد كانت خالية من النقط والشكل ، الأمر الذي أدى إلى أن كل واحد كان يقرأ حسب لغته ، ورسم المصحف يوافقه على ذلك .

يقول في كتابه (مذاهب التفسير الإسلامي) : « وترجع نشأة قسم كبـير من هذه الاختـلافات إلى خصـوصـيـة الخط العربي ، الذي يقـدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة ، تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فـوق هذا الهـيكل أو تحتـه ، وعـدد تلك النقط ، بل كـذلك في حـالة تساوي المقادير الصوتيـة ، يدعو اختـلاف الحركات الذي لا يوجـد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده ، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة ، وبهذا إلى اختلاف دلالتها ، وإذاً : فاختلاف الحركات في المحصول الموحد القـالب من الحروف الصامتة ، كـانا همـا السـبب الأول في نشـأة حـركـة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً ، أو لم تتحرّ الدقة في نقطه أو تحريكه » [1] .

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي - ترجمة عبد الحليم النجار ، ص : ٨ - ٩ .

والرد على هذه الشبهة من عدة وجوه :

الوجه الأول : ما تقدم من الرد على الشبهة الأولى ، من آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول ﷺ ، والتي دلت دلالة واضحة على أن الرسول ﷺ لم يكن في وسعه أن يغير حرفاً بحرف ، أو كلمة بكلمة إلا عن طريق الوحي ، وأن القراءات المختلفة نزل بها الوحي على رسول الله ﷺ ، وبالأخص : الأحاديث التي جاء فيها قوله ﷺ لبعض الصحابة – رضي الله عنهم – : « هكذا أنزلت » .

الوجه الثاني : أن الواقع التاريخي يكذبه :

فمن الثابت – والذي يعترف به صاحب هذه الفرية – أن المصاحف كتبت في عصر الصحابة – رضي الله عنهم – ، وأن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظاً في صدور الصحابة – رضي الله عنهم – قبل أن تكتب المصاحف ، بل إن المصاحف كتبت بناء على حفظ الصحابة أنفسهم ، ونقلها عنهم التابعون ، وتابعوهم إلى يومنا هذا ، بالأسانيد الصحيحة .

ومن الثابت – كذلك – أن عثمان – رضي الله عنه – بعد أن نسخ هذه المصاحف ، وأراد أن يرسلها إلى الأمصار المختلفة ، بعث مع كل مصحف عالماً من علماء القراءة يعلّم المسلمين على وفق ما في المصحف الذي أرسل إليهم .

فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ أهل المدينة .

وبعث عبد الله بن السائب إلى أهل مكة .

والمغيرة بن شعبة إلى أهل الشام .

وعامر بن عبد قيس إلى أهل البصرة .

وأبا عبد الرحمن السلمي إلى أهل الكوفة [1] .

وكان الهدف من وراء ذلك : تقييد ما يحتمله الرسم من القراءات بالمنقول منها تواترا، فلو كانت القراءات مأخوذة من المصحف فقط ، لما كان لإرسال هؤلاء العلماء فائدة [2] .

وفي هذا دلالة على أن القراءة إنما تعتمد على التلقي والنقل والرواية ، لا على الخط والرسم والكتابة ؛ فإن الكتابة جاءت متأخرة عن تلقي هذه القراءات ، فكيف تكون سبباً فيها ؟!

وقد تقدم – عند الحديث على طريقة كتابة المصاحف – أن القراءات نوعان :

نوع يصح أن يقرأ بعدة وجوه ، والرسم يحتمل ذلك كله ، فهذه كانت تكتب في جميع المصاحف بطريقة واحدة .

والنوع الثاني : لا يمكن قراءته برسم واحد ، فكان يكتب المصحف على حسب قراءة المصر الذي سيرسل إليه المصحف ، مثل كلمة « وصّى »

(١) انظر : تفسير القرطبي (١ / ٦٠) ، والقراءات في نظر المستشرقين والملحدين ص : ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) انظر : القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ص : ٤٨ ، ٤٩ .

و « وأوصى » ، ومثل : « وسارعوا » ، « سارعوا » .

فالمصاحف كانت تابعة لما هو موجود ويقرأ به ، لا العكس .

الوجه الثالث : أنه لو كانت القراءة تابعة للرسم ، لكان ينبغي أن تكون كل قراءة موافقة لرسم المصحف مقبولة ، سواء أكانت صحيحة أم غير صحيحة ، وهذا لم يقل به أحد .

ولذلك رد العلماء قراءة الحسن وحماد الراوية في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [1] قرأها « أباه » مع أنها موافقة لخط المصحف ، حيث لم يكن نقط ولا شكل .

كما ردوا قراءة الرافضة في قوله تعالى : ﴿ .. وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [2] حيث قرأوا كلمة « المضلين » بفتح اللام ، يعنون : أبا بكر وعمر رضي الله عنهما [3] .

وكذلك ردوا قراءة بعض المعتزلة في قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [4] بنصب الهاء من لفظ الجلالة [5] .

فلو كانت القراءة تابعة لرسم المصاحف ، فلماذا رفضت هذه الروايات؟! .

اللهم إلا أن السبب : هو عدم صحة هذه الروايات ، حتى ولو كانت موافقة لخط المصاحف .

---

(١) سورة التوبة : ١١٤ . وانظر : البحر المحيط لأبي حيان (٥/٥١٣) ط . دار الفكر ١٤١٢هـ .

(٢) سورة الكهف : ٥١ .

(٣) منجد المقرئين ص ١١٢ تحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوي .

(٤) سورة النساء : ١٦٤ .

(٥) انظر : البحر المحيط لأبي حيان (٣ / ٣٩٨) ، والكشاف للزمخشري (١ / ٥٨٢) .

الشبهة الثالثة : الاضطراب والاختلاف في القراءات :

فمن الشبه التي أثارها المستشرق « جولد تسيهر » : وجود هذه الاختلافات الكثيرة في القراءات ، وأنها تؤدي إلى الاضطراب والتناقض – كما يدعى – أخزاه الله – .

قال في كتابه المذكور : « فلا يوجد كتاب تشريع اعترفت به طائفة دينية اعترافاً عقديا على أنه نص منزلٌ موحيً به ، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة : من الاضطراب ، وعدم الثبات ، كما نجد في نص القرآن » [1] .

وللرد على هذه الشبهة نقول :

إن قول هذا الملحد وأشباهه : إن هذا الاختلاف في أوجه القراءات يؤدي إلى الاضطراب وعدم الثبات مرفوض لعدة أسباب :

السبب الأول : أنه مناقض لما قاله الحق تبارك وتعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [2] .

والقرآن الكريم من عند الله تعالى بلا شك ، حتى هذا الملحد معترف بأنه قرآن .

السبب الثاني : أن هذا الاختلاف في طرق الأداء إنما جاء بطلب ورجاء من رسول الله ﷺ ؛ للتخفيف على الأمة في تلاوة كتاب ربها ، كما جاء ذلك في الأحاديث الصحيحة .

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص : ٤ .

(٢) سورة النساء : ٨٢ .

السبب الثالث : أن الاختلاف الواقع في القراءات لا يؤدي إلى التناقض أو التعارض ، كما يدعي هؤلاء الملحدون ؛ فإن الاختلاف في القراءات ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

أن تختلف القراءتان في اللفظ مع اتفاقهما في المعنى ، مثل قوله تعالى : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ قرئت بالصاد ، والسين ، وبالإشمام ، والمعنى واحد ، وهو : الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه .

ومثل كلمة ﴿ يحسب ﴾ تقرأ بفتح السين وكسرها .

وكقراءة ﴿ مرفقا ﴾ من قوله تعالى ﴿ ... وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴾ [1] بكسر الميم وفتح الفاء ، أو بفتح الميم وكسر الفاء [2] .

وحكمة وجود هذا النوع من الاختلاف : هي تيسير التلاوة على ذوي اللهجات المختلفة .

القسم الثاني :

أن تختلف القراءتان في اللفظ والمعنى ، مع صحة المعنيين ، ولا يكون بينهما تناقض أو تعارض ، بل يمكن اجتماعهما في شيء واحد .

ومن أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا

---

(١) سورة الكهف : ١٦ .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات (٢ / ٥٦) .

ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ . . ﴾ [1] .

قرئ ﴿ ننشزها ﴾ بالزاي ، بمعنى : نضم بعضها إلى بعض حتى تلتئم وتجتمع .

كما قرئ ﴿ ننشرها ﴾ بالراء ، بمعنى : نحييها بعد الموت للحساب .

فالمعنيان مختلفان ، لكنهما لا يتناقضان ، بل يلتقيان ، لأن الله تعالى إذا أراد بعث الخلائق ضم عظامهم بعضها إلى بعض حتى تجتمع ، ثم يحييها للجزاء والحساب [2] .

ومثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [3] .

قرئ بتشديد الصاد في الكلمتين ، والأصل : المتصدقين والمتصدقات . قلبت التاء صادا ، وأدغمت في الصادُ التي بعدها ، والمعنى : الذين يخرجون صدقات أموالهم ، سواء كانت واجبة أم مندوبة .

وقرئ بتخفيف الصاد في الكلمتين ، والمعنى : الذين يذعنون للدين ، وتمتلئ نفوسهم بالانقياد له ، والاستسلام لأحكامه .

فالمعنيان مختلفان ، غير أنهما يجتمعان في العبد المؤمن المتصدق ، بل لا يصدر التصدق إلا من العبد المؤمن الذي يعمل للدار الآخرة ، وينتظر الجزاء من الله تبارك وتعالى .

---

(١) سورة البقرة : ٢٥٩ .

(٢) انظر : إتحاف فضلاء البشر (١ / ٤٤٩) .

(٣) سورة الحديد : ١٨

والحكمة من ورود مثل هذا الاختلاف : أن تكون الآية بمنزلة آيتين وردتا لإفادة هذين المعنيين ، وهو نوع من الإعجاز القرآني ، حيث يكون اللفظ قليلاً ، ويفيد معان كثيرة ، ولذلك كان من خصائص رسول الله ﷺ : أنه أوتى جوامع الكلم ، وهو التعبير عن المعنى الكثير بألفاظ قليلة جامعة .

فإذا كان ذلك في كلام رسول الله ﷺ ، فكيف بكلام رب العزة والجلال ؟! .

القسم الثالث :

أن تختلف القراءتان في اللفظ والمعنى ، مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد ، بل يتفقان من وجه آخر ، لا يقتضي التضاد أو التناقض .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى – في شأن المنافقين – : ﴿ ... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [1] .

قرئت ﴿ يكذبون ﴾ بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال ، ومعناه : أنهم يكذبون في أقوالهم وأفعالهم .

وقرئت ﴿ يُكَذِّبون ﴾ بضم الياء وفتح الكاف وكسر الذال مشددة ، ومعناه : أنهم كذّبوا رسول الله ﷺ فيما جاء به من عند ربه جل وعلا .

فالقراءتان مختلفتان ، والمعنيان مختلفان ، لكنهما غير متعارضين ، بل

---

(١) سورة البقرة : ١٠ .

يلتقيان من بعض الوجوه ، فالمنافق يجمع بين الكذب والتكذيب .

ومثل قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا ... ﴾ (١) .

قرئت ﴿ كُذِّبوا ﴾ بالتشديد ، وقرئت ﴿ كُذِبوا ﴾ بالتخفيف .

ومعنى قراءة التشديد : أن الرسل تيقنوا أن قومهم كذّبوهم .

ومعنى قراءة التخفيف : أن المرسل إليهم ظنوا وتوهموا أن الرسل قد كذبوا فيما أمروهم به .

فالظن على قراءة التشديد معناه : اليقين .

وعلى قراءة التخفيف معناه : الشك .

فاللفظ والمعنى في هذه الآية مختلفان ، لكن ليس بينهما تناقض أو تعارض (٢) .

أما اختلاف القرائتين في اللفظ والمعنى ، مع تضاد المعنيين فلا وجود له في القرآن الكريم .

فاختلاف القراءات إنما هو اختلاف تنوع وتغاير ، لا اختلاف تعارض وتضارب ، فإن هذا لا يتصور أن يوجد في كلام العقلاء من البشر ، فكيف بكلام رب العالمين الذي : ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ

---

(١) سورة يوسف : ١١٠ .

(٢) انظر : لطائف الإشارات للقسطلاني (١/ ٣٧ ، ٣٨) .

خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [1] .

وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ [2] .

وبذلك تتهاوى شبه الملحدين حول القراءات ، وما أثير حولها ، وأن الله – تبارك وتعالى – قد تكفل بحفظ كتابه ، ولم ينله من التحريف والتبديل ما نال الكتب السابقة .

قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [3] .

---

(١) سورة فصلت : ٤٢ .
(٢) سورة النساء : ٨٢ .
(٣) سورة الحجر : ٩ .

وبعـــد : .

فـإني أذكّـر كـل من يطالع في هـذا البـحث بحـديث رسـول الله ﷺ : « الدين النصيحة » قلنا : لمن يارسـول الله ؟ قـال : « لله ولكتابه ولرسـوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

ومن النصيحة لكتاب الله تعالى : إصلاح ما في هذا البحث من خطأ ؛ لأنه يتعلق بتلاوة كتاب الله تعالى ، المحفوظ من التحريف والتبديل .

وليعلم : أن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويردّ عليه ، إلا رسـول الله ﷺ . وأن يتذكر قول العماد الأصفهاني :

« إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غيّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

خاتمة المطاف

في ختام هذا البحث أسطر ما توصلت إليه من نتائج :

أولاً : عناية الله تعالى بالقرآن الكريم وحفظه من التحريف والتبديل ، باعتباره – مع السنة النبوية – يمثل منهج الله تعالى للبشرية في صورته الأخيرة .

ثانياً : تيسير تلاوة القرآن الكريم وإنزاله على سبعة أحرف على عكس الكتب السابقة حيث كانت تنزل على وجه واحد .

ثالثاً : بيان فضل هذه الأمة حيث نقلت القرآن الكريم بجميع وجوهه وقراءاته المختلفة بالأسانيد الصحيحة ، ولم تهمل منه حرفاً واحداً ، فهي الأمة الأمينة على حمل منهج الله تعالى حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

رابعاً : أن المصاحف التي نسخها عثمان بن عفان رضي الله عنه لم تكن قاصرة على حرف قريش فقط ، وإنما كانت مشتملة على ما تواتر نقله عن رسول الله ﷺ ، واستقر في العرضة الأخيرة ، وهي ما نقلها الأئمة العشرة ورواتهم ، وأن الذي تركه عثمان – رضي الله عنه – هو : ما لم تتحقق فيه شروط القراءة المقبولة ، وهو الذي يطلق عليه العلماء : الشاذ .

خامساً : أن الأحرف السبعة التي نزلت على رسول الله ﷺ كانت

كثيرة ، ونسخ بعضها في حياة رسول الله ﷺ والذي استقر منها هو : ما تحققت فيه شروط القراءة الصحيحة : التواتر ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ، ووجه من وجوه اللغة العربية .

سادساً : أن القراءات السبع ، أو العشر ، التي نقرأ بها الآن ، وألفت فيها الكتب المختلفة كلها صحيحة ، ومنقولة إلينا بالأسانيد الصحيحة ، وهي جزء من الأحرف السبعة ، وليست كل الأحرف السبعة .

سابعاً : تبين من خلال هذا البحث : أن مصدر القراءات هو الوحي ، وليس لرسول الله ﷺ فيها سوى البلاغ والتلقي عن طريق الوحي .

ثامناً : عدم صحة الدعاوى الكاذبة من أن سبب اختلاف القراءات هو : اللهجات العربية ، أو خلو المصاحف العثمانية من النقط والشكل .

تاسعاً : تهاوى شبهة وجود اضطراب واختلاف في نص القرآن الكريم ووجوه قراءاته ، وأن اختلاف القراءات اختلاف تنوع وتغاير ، وليس اختلاف تناقض وتعارض .

عاشراً : اشتمال الأحرف السبعة والقراءات على حِكَم وأسرار كثيرة ، تدل على إعجاز القرآن الكريم وبلاغته ، وأسلوبه المتميز في بيان الأحكام.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مكة المكرمة

في صباح يوم الجمعة ١٦ من المحرم ١٤٢١ هـ

شعبان محمد إسماعيل

المؤلف في سطور

ولد في جمهورية مصر العربية عام ١٣٥٩ هـ .

حفظ القرآن وجوّده ، ثم التحق بالأزهر فدرس في معهد القراءات حتى حصل على شهادة « التخصص في القراءات وعلوم القرآن » .

ثم درَس في كلية الشريعة بالأزهر حتى حصل على الإجازة العالية في اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، وعلى الماجستير والدكتوراه في أصول الفقه .

تدرج في الوظائف التدريسية والإدارية حتى وصل إلى درجة أستاذ ورئيس لقسم الشريعة ووكيل لكلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر .

أعير للعمل في بعض الجامعات الإسلامية : فعمل في كلية التربية جامعة الملك عبد العزيز – فرع المدينة المنورة ، وجامعة أم درمان الإسلامية ، وجامعة قطر .

يعمل الآن أستاذاً في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى – بمكة المكرمة .

شارك في بعض اللجان العلمية مثل : لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر ، ولجنة موسوعة الفقه الإسلامي ، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

أشرف على العديد من طلاب الدراسات العليا ، كما ناقش كثيراً من

الرسائل العلمية ، داخل مصر وخارجها .

وله اهتمامات خاصة بنشر الدعوة الإسلامية بالوسائل المختلفة : المسموعة والمرئية والمكتوبة .

له من المؤلفات ما يزيد على الأربعين مؤلفاً في التفسير وعلوم القرآن ، والسنة ، والثقافة الإسلامية والفقه وأصوله . منها :

١ – المدخل لدراسة القرآن والسنة والعلوم الإسلامية – دار الأنصار بالقاهرة .

٢ – دراسات حول القرآن والسنة – النهضة المصرية .

٣ – دراسات حول الإجماع والقياس – النهضة المصرية .

٤ – أصول الفقه : تاريخه ورجاله – المكتبة المكية ، ودار السلام بالقاهرة.

٥ – القراءات : أحكامها ومصدرها – رابطة العالم الإسلامي .

٦ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي – تحقيق – الكليات الأزهرية .

٧ – إرشاد الفحول للشوكاني – تحقيق – دار السلام بالقاهرة .

٨ – روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة – تحقيق – المكتبة المكية .

٩ – نهاية السول في شرح منهاج الوصول للإسنوي – دارابن حزم .

١٠ – أصول الفقه الميسر – دار الكتاب الجامعي بالقاهرة .

مصادر البحث

١ – القرآن الكريم .

٢ – الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، ط . المكتبة الفيصلية ١٤٠٥هـ .

٣ – أبحاث في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ) ط . مؤسسة المطبوعات الإسلامية بالقاهرة .

٤ – ابراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥ هـ) ط . تحقيق : مصطفى الحلبي ، و إبراهيم عطوة عوض .

٥ – اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن عبد الغني الدمياطي (ت١١١٧هـ) تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل ط . الكليات الأزهرية .

٦ – الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط دار التراث بالقاهرة ١٤٠٥ هـ .

٧ – الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) تحقيق الدكتور عبد المهيمن الطحان . ط . مكتبة المنارة – مكة المكرمة ١٤٠٨هـ .

٨ – البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ط . مصطفى الحلبي – القاهرة .

٩ – البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
ط . دار الفكر ١٤٠٠هـ .
١٠ – تاريخ القراء العشرة ورواتهم للشيخ عبد الفتاح القاضي .
ط . المشهد الحسيني بالقاهرة .
١١ – تحبير التيسير في القراءات العشر لمحمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣هـ) تحقيق عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي .
ط . القاهرة .
١٢ – تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري . تحقيق إبراهيم عطوة عوض . ط . الحلبي .
١٣ – التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني . تصحيح أوتو برتزل ، نشر دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ .
١٤ – الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ومعه فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ط. دار إحياء التراث العربي – القاهرة .
١٥ – الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) ومعه شرح محي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ) تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي . ط . دار إحياء التراث ١٣٩٢هـ .
١٦ – الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ). ط . دار الكتب المصرية .

١٧ – حجة القراءات لأبي زرعة : عبد الرحمن بن زجلة – تحقيق – سعيد الأفغاني . ط – مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ .

١٨ – الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ط – دمشق .

١٩ – الحجة في علل القراءات السبع لأبي على الفارسي (ت٣٧٧هـ) ط – القاهرة .

٢٠ – حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للقاسم بن فِيُرَّه الشاطبي (ت٥٩٠هـ) ط– مصطفى الحلبي .

٢١ – رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية لغانم قدوري الحمد . ط . بغداد ١٤٠٢هـ .

٢٢ – السبعة – في القراءات – لأحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف . دار المعارف بالقاهرة .

٢٣ – سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي . لعلي بن عثمان القاصح (ت٨٠١هـ) مراجعة علي محمد الضباع بهامش «غيث النفع في القراءات السبع» للصفاقسي . ط . الحلبي .

٢٤ – سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط . دار الفكر – بيروت .

٢٥ – سنن النسائي : أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ) ط . دار إحياء التراث العربي .

٢٦ – السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) ط . دائرة المعارف العثمانية بالهند .

٢٧ – سير أعلام النبلاء للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط ، وحسين الأسد . ط . مؤسسة الرسالة .

٢٨ – طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ) تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو والدكتور محمود الطناحي . ط عيسى الحلبي بالقاهرة ١٣٨٣هـ .

٢٩ – غاية النهاية في طبقات القراء للجزري . ط . دار الكتب العلمية ١٤٠٠ هـ .

٣٠ – فهرست ابن النديم : محمد بن إسحاق (ت٣٨٥ هـ) نشر دار المعرفة – بيروت ١٣٩٨ هـ .

٣١ – في علوم القراءات – مدخل ودراسة وتحقيق للدكتور سيد رزق الطويل . ط المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٥ هـ .

٣٢ – القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضي . ط مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة .

٣٣ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ هـ) تحقيق محي الدين رمضان . ط مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ .

٣٤ – لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني (ت٩٢٣هـ) ط . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . تحقيق الشيخ غامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين .

٣٥ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح ابن جني (٣٩٢هـ) تحقيق على النجدي ناصف وآخرين. ط. القاهرة.

٣٦ - مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسيهر (ت١٩٢١م) ترجمة وتعليق عبد الحليم النجار. ط. دار اقرأ.

٣٧ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة (ت ٦٦٥هـ) تحقيق طيار آلتي قولاج. ط. دار صادر بيروت ١٣٩٥ هـ.

٣٨ - المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ط. دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٩ - المسند للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ط. المكتب الإسلامي ببيروت ١٣٩٨ هـ

٤٠ - المصاحف لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ) تحقيق الدكتور محب الدين عبد السبحان. ط. دولة قطر.

٤١ - المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي. كراتشي - باكستان. ١٣٩٠ هـ.

٤٢ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لمحمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق بشار عواد وآخرين. ط - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤هـ.

٤٣ – المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية . للدكتور محمد سالم محيسن ط. مكتبة القاهرة ١٣٩٩ هـ .

٤٤ – المقنع في رسم مصاحف الأمصار . لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) تحقيق محمد الصادق قمحاوي . ط . مكتبة الكليات الأزهرية .

٤٥ – مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني . ط. عيسى الحلبي . القاهرة .

٤٦ – منجد المقرئين ومرشد الطالبين للإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) تحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوي . ط . القاهرة .

٤٧ – المهذب في القراءات العشر للدكتور محمد سالم محيسن . ط . مكتبة الكليات الأزهرية .

٤٨ – موطأ مالك للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . ط . دار إحياء التراث العربي ١٤٠٦هـ .

٤٩ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأحمد بن محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق على محمد البجاوي . ط . دار المعرفة . بيروت ١٣٨٢هـ .

٥٠ – النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري . تصحيح على محمد الضباع . ط . دار الفكر للطباعة والنشر .

الفهرس